بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

July 1996. Issue No. 162
العدد ١٦٢، يوليو ١٩٩٦م، صفر/ربيع الأول ١٤١٧ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

الشعب رفض المسرحية، ولم يعد هناك الا العمل بالدستور

بعد ان افرغ النظام الخليفي ما في جعبته لم يعد هناك مبرر لاستمراره في انكار الحقوق المشروعة للشعب، وليس امامه الا الاعتراف بفشله في قمع تطلعات ابناء البحرين واعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. واذا كان يعتقد ان اعلانه اكتشاف «مؤامرة» لقلب نظام الحكم في البلاد سوف يشوش على المطالب الدستورية فان عليه ان يراجع حساباته بعد ان فشل في تسويق نظرية المؤامرة التي كان يلجأ اليها كلما ضاقت عليه الامور واصبح محاصرا بالمطالبة بالاصلاح السياسي. وحتى الذين حاولوا تصديق مسرحية النظام يقولون ان وجود «مؤامرات خارجية» يستدعي اصلاحا سياسيا يقطع الطريق على «المتآمرين» وليس مزيدا من القمع والارهاب وتضييق الحريات. ويدرك الكثيرون ان ما دفع آل خليفة للامعان في تزوير الحقائق هو شعورهم بالفشل الكامل ازاء المطالب الشعبية التي استمرت المطالبة بها زمنا طويلا. ومن بين اساليب قمع تلك المطالب اقالة الذين وقعوا على العرائض الشعبية العام الماضي مثل سعيد العسبول والدكتورة منيرة فخرو وحصة الخميري وعزيزة البسام، واعتقال المتحمسين لمشروع العريضة والداعين لها مثل المحامي احمد الشملان، واعتقال الذين رفضوا التراجع عنها وحولوها الى قضية وطنية شاملة مثل الشيخ عبد الامير الجمري وعبد الوهاب حسين وبقية قادة الانتفاضة، وتهديد رموزها بالعذاب والاعتقال مثل الدكتور عبد اللطيف المحمود. ومع ذلك فقد استمرت الانتفاضة ومعها المطالب الشعبية. ولم تتردد السلطات في اتباع اساليب غير معهودة في البحرين مثل الانتقام المباشر من المواطنين عندما يحدث ما لا يرضيها. فقد قامت باغتيال الشهيد سلمان التيتون وعائلته ردا على بعض الحرائق التي حدثت في المنامة، وزرعت قنبلة في منزل بمنطقة «مني» انفجرت في يدي زوجته الحامل التي رفعت القنبلة بيديها وهي لا تدري ما هي، وذلك ردا على انفجار عند نقطة تجمع قوات الشغب بمنطقة الحد قيل ان امراة وضعتها هناك. وهكذا تطول قائمة اساليب آل خليفة في التعامل مع الحركة الدستورية، وتطول معها معاناة شعب البحرين.

وجاء اعلان الحكومة عن اكتشافها التنظيم المزعوم كخطوة جديدة في سياستها الهادفة لضرب الحركة الدستورية معتقدة ان ذلك الاعلان سوف يضع نهاية للمطالب الشعبية. فهي تظن ان التشويش على المطالب الدستورية بالاشارة الى «الشيعة» و «حزب الله» و «ايران» تكفي لتشويه سمعة المعارضة وضربها وتبرير تعذيب المواطنين. وتظن ان ذلك يعطيها صكا مفتوحا للفتك بابناء البحرين مستغلة التناقضات الاقليمية والحساسية الامريكية ازاء تلك المصطلحات. ولكن استمرار المعارضة بشتى توجهاتها في طرح مطالبها بدون تراجع او مساومة افشل خطة الحكومة وجعل القضية حية في القلوب والعقول وفي الداخل والخارج. لقد سخرت الحكومة كل امكاناتها لاخراج المسرحية بشكل مقبول ولكنها كانت اضعف بكثير مما كان متوقعا وكانت التناقضات والشروخ في الرواية بدرجة جعلتها غير مقبولة لدى المشاهدين. اما لماذا وافق الشباب المتهمون على قراءة «الاعترافات» التي كتبتها وزارة الداخلية فيتضح ذلك من حجم التعذيب الذي تعرضوا اليه. فقد جيء الى عدد منهم بزوجاتهم واخواتهم وهددوا بالاعتداء عليهن ان لم يوافقوا على قراءة ما كتبه مؤلفو وزارة الداخلية. وكانت آثار التعذيب واضحة عليهم وهم يقرأون «اعترافاتهم». ولكن المؤلفين لم يتقنوا حبك الرواية فاصبحت تحتوي على تناقضات كثيرة وتضارب في التواريخ والوقائع، الامر الذي اسقطها في عيون ذوي الخبرة. وكان رد الفعل الخليجي والعربي باهتا، ولكن الحكومة، عبر وكلائها المحليين والاقليميين، استماتت في الضغط على الآخرين لاصدار بيانات التاييد لسياساتها وشتم شعب البحرين. وعندما لم يستلم الامير رسائل التاييد التي كان يتوقعها بعث برسائل خاصة الى الزعماء الآخرين يستجدي منهم التعبير عن دعمهم لعائلته. وبعث مجلس الشورى برسائل مماثلة الى البرلمانات ومجالس الشورى الاخرى يطلب منهم رسائل التاييد. وازداد شعور النظام بالاختناق عندما اتضح ان الآخرين لا يشاطرونه المشاعر والاحاسيس بل ان اغلبهم يعتبرونه المسؤول الاول عن تردي الاوضاع في البلاد ووصول الاوضاع الى ما وصلت اليه من تدهور الوضع الامني واصبحت على حافة ثورة شعبية شاملة. ردة فعل الحكومات هذه ازعجت آل خليفة واشعرتهم بفشل خطتهم لاحتواء الحركة الشعبية.

التتمة ص ٨

○ اعتبر الانفجار الكبير الذي حدث في القاعدة الامريكية في المملكة العربية السعودية الشهر الماضي تطورا خطيرا في المنطقة، ومؤشرا على توتر الوضع السعودي. وقد أدى لمقتل اكثر من عشرين جنديا امريكيا وجرح مئات آخرين، فيما اختلفت التحليلات لدوافعه وهل هو موجه ضد الحكومة السعودية ام ضد القوات الامريكية، وان كان الراي الاكثر رجحانا هو انه موجه ضد الاثنين معا. ولكن في الوقت نفسه يعتبر مؤشرا على تصاعد المعارضة للنظام السعودي وعلى ضرورة تطوير الاوضاع السياسية في المنطقة. وقد أثر الحادث على العلاقات بين واشنطن والرياض بعد ان وجهت الولايات المتحدة اللوم الى الحكومة السعودية بعدم تعاونها في البحث عن مرتكبي الحادث. وكان أربعة مواطنين سعوديين قد ذبحوا بعد ادانتهم بتفجير مقر تدريب قوات الحرس الوطني السعودي في نوفمبر الماضي. واثار قتلهم الحكومة الامريكية التي اتهمت الحكومة السعودية بالتعجل في قتلهم قبل اكتمال التحقيق معهم. وكانت تحذيرات عديدة قد صدرت ضد الامريكيين في المملكة بتوخي الحذر بعد توجيه تهديدات اليهم من جهات غير معروفة بالانتقام منهم اذا اعدم الشباب الاربعة. وتبدو السياسة الامريكية في حالة توتر ازاء ما يمكن عمله في ضوء عملية التفجير الاخيرة، وهل تنسحب من المملكة او تبقى على امل القاء القبض على مدبري تلك الاعمال.

○ أصيبت حكومة البحرين بكآبة كبيرة بعد فشلها في الحصول على الدعم الذي كانت تأمل فيه بعد اعلانها اكتشاف محاولة لقلب نظام الحكم من قبل تنظيم اطلقت عليه اسم «حزب الله البحرين». وكان رد فعل الدول الاخرى ازاء تلك المسرحية باردا الى الدرجة التي اضطر معها الامير الى ارسال رسائل استجداء للحكام الآخرين يطلب منهم اصدار بيانات داعمة لعائلته او ارسال رسائل بهذا المضمون اليه. ومع ذلك فقد انتهت المسرحية ولم تنته الازمة. هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه الصيحات الدولية ضد انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. وكانت الحكومة تأمل ان يوفر لها الحديث عن (الشيعة وايران وحزب الله) صكا مفتوحا للتنكيل بالمواطنين، خصوصا ان هذه الكلمات تحمل معاني خاصة لدى الراي العام الغربي، ولكن صمود شعب البحرين واستمرار ثقة الاعلام الدولي في توازن المعارضة البحرينية افقد الحكومة اي تعاطف حقيقي على الصعيد الدولي.

وبدلا من اعطاء الحكومة صكا مفتوحا طالبت الحكومات الغربية البحرين ببدء حوار مع المعارضة وهو الامر الذي لا يحب الامير سماعه. وقال مسؤولون غربيون رفيعو المستوى في لقاءات خاصة ان البيانات العلنية تختلف عما يقال في اللقاءات الخاصة وذلك بسبب حساسية آل خليفة مما يقال علنا.

○ استمرت المحاكمات الجائرة بدون توقف، وصدرت احكام بالسجن لفترات تتراوح بين سبعة اعوام والسجن مدى الحياة بحق عدد من المواطنين اتهموا زورا بالضلوع في عمليات تفجير صوتية لفندقي الميريديان والدبلومات اللذين يملكهما آل خليفة. وتساءل قضاة دوليون عن مفهوم العدالة لدى آل خليفة بعد اصدار حكم بالسجن المؤبد لمواطن لقيامه بتفجير صوتي في احد الفنادق، هذا برغم عدم وجود اي دليل على ذلك سوى الاعترافات التي اخذت تحت التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان مفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تعتبر استمرار السجن للمتهمين بعد صدور احكام من قبل محكمة امن الدولة اعتقالا عشوائيا. فهذه المحكمة تفتقر الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وتعقد جلساتها سرا ولا يحق للمتهم الاستئناف ضد الحكم بعد صدوره، ولا يسمح للمحامين بالاطلاع على ملفات المتهمين الا قبل ساعات من المحاكمة، وتقتصر ادلة الادعاء العام فيها على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب. ويظن آل خليفة ان هذه الاحكام سوف تضع حدا للانتفاضة الدستورية، ولكن المراقبين يعتقدون انهم بذلك انما يزرعون بذور المزيد من التوتر والنقمة.

○ أصدرت المعارضة عدة مطبوعات مؤخرا منها دستور دولة البحرين مترجما الى اللغة الانجليزية، وكتاب حول تاريخ المعارضة في البحرين في نصف قرن (١٩٢٠-١٩٧١) من خلال قراءة وثائق الخارجية البريطانية، وكتاب توثيقي للمراسلات بين اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، ووزارة الخارجية البريطانية حول الوضع في البحرين. وسوف يصدر قريبا كتب اخرى حول الوضع في البحرين. ويمكن الحصول على هذه المطبوعات بالكتابة الى العنوان المذكور في هذه النشرة. كما يمكن الحصول على بعض التقارير المسموعة والمرئية التي بثتها وسائل الاعلام حول الوضع في البحرين.

أسدل الستار على المسرحية التي لم تنل اعجاب الجمهور

شهد الشهر الماضي آخر محاولة لآل خليفة للخروج من المأزق الذي وجدوا انفسهم فيه واستحال عليهم الخروج منه، وجاء الاعلان عن اكتشاف تنظيم يهدف لقلب نظام الحكم ليزيد القضية تعقيدا وليشعر العالم بان حكومة البحرين تستهدف تصعيد الازمة وليس حلها. واستعدت وزارة الاعلام للمسرحية الكبيرة قبل اكثر من شهر كامل، حيث اتصل عملاؤها في الخارج بعدد من الصحافيين لدعوتهم الى البحرين لحضور المهرجان الذي كانت المسرحية ستعرض فيه. ولعب شخص مصري هو أسامة الغزولي دورا بارزا في دعوة الصحافيين الاجانب، وساعده في تلك المهمة المستشار الاعلامي لحكومة البحرين، السيد البابلي، وهو مصري كذلك. ولم يفاجأ الصحافيون بالاخراج المسرحي الضعيف لان الجميع كان يشعر بان حالة من الضيق والتبرم كانت تسيطر على النظام بعد ان فشل في احتواء الانتفاضة الشعبية ورفض اعادة العمل بدستور البلاد. وشعر المراقبون بان ما قامت به الحكومة لا يمكن ان يحل الازمة، بل سيزيدها تعقيدا. وفي ما يلي بعض الملاحظات المرتبطة بهذه القضية:

١ - على صعيد «الاعترافات» فشلت الحكومة في اقناع العالم بوجود تنظيم فعلي يسعى لقلب نظام الحكم، وبسبب تكرر ادعاءات وجود مؤامرة لقلب نظام الحكم في السابق فلم يكن هناك مجال الا للنظر الى الرواية الحكومية بقدر كبير من الشك والحذر. ولاحظ المواطنون قدرا كبيرا من التناقضات التي احتوتها تلك «الاعترافات». وقامت لجنة خاصة بالتدقيق فيها، وكان من نتائجها ان هناك تضاربا صارخا في الارقام والتواريخ بشكل يدعو الى الضحك والاستسخاف. ويستحيل ربط جميع الاعترافات في قصة متناسقة بسبب التناقض في الادعاءات. ويبدو ان صياغة «البروفة» لم تحبك جيدا، وربما اضطرت الحكومة بسبب عدد من الحوادث الى التعجيل باخراج المسرحية على التليفزيون بدون ان تكتمل فصولها او يتدرب المخرجون عليها. واشارت الاعترافات الى سفرات خارج البلاد لم تحدث والى مباركة اعمال عنف من قبل علماء دين كانوا في السجن وقت حدوثها، والى اسماء ليس لها واقع، والى القاب لا تتطابق مع اسماء اصحابها، والى كلمات وألفاظ لا يستخدمها المواطنون عادة، والى اشخاص لم يلتقوا قط باي من الاشخاص الذين نشرت «اعترافاتهم»، وغير ذلك من الادعاءات التي لا يمكن ان تثبت امام التمحيص الدقيق. وكان واضحا ان الاشخاص الذين عرضوا على الشاشة كانوا يقرأون من لوحة اليكترونية شبيهة بتلك التي تستعمل لقراءة الاخبار في التليفزيون. كما لوحظ انهم كانوا مرغمين على قراءة نص بعينه بدون ان يغيروا اي حرف فيه برغم ان ذلك مغاير للطريقة المعتادة للنطق به. كما لوحظ ان بعضهم كان يقرأ بصعوبة ولا يستطيع تحريك رقبته لاسباب يرجح انها ترجع الى التعذيب. وتأكد لنا ان عددا منهم هدد بالاعتداء على قريباته من زوجة او اخت اذا رفض قراءة النص الذي اعده خبراء مصريون امام شاشة التليفزيون. وقد أخذ عدد من النساء الى السجن لتهديد الرجال بالاعتداء عليهن. وربما كان ذلك هو العامل الاقوى في موافقتهم على التمثيل.

٢ - كان رد الفعل الشعبي رافضا لكل فصول المسرحية، وامتلأت الساحة بالتعليقات والنكات حولها، وارتفعت معنويات الناس لانهم شعروا ان الحكومة في مأزق حقيقي وان ذلك يدعوهم الى المزيد من النشاط السياسي السلمي لاجبارها على الموافقة على المطالب الشعبية. وبدلا من الخوف او الشعور باليأس كانت تلك المسرحية عاملا مهما في تقوية الشعور بضرورة الاستمرار في مواجهة القمع السلطوي والاصرار على المطالب لان آل خليفة لم يعودوا يلتزمون بعهود او اخلاق او قيم وانهم مستعدون لممارسة كل انواع القمع والاضطهاد والابتزاز لفرض سلطتهم بالحديد والنار. وامتلأت حيطان المنازل بالشعارات الرافضة لتلك الاتهامات والتأكيد على ان الحركة نابعة من الداخل وغير مرتبطة باية دولة وان مطالبها محدودة ومعقولة ومشروعة. ولم تؤثر المسرحية الحكومية على معنويات التحالف الوطني الذي تبنى مشروع العريضة الشعبية قبل عامين التي تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد واعطاء المرأة حقوقها السياسية. ويدرك السياسيون البحرينيون انهم يواجهون نظاما شرسا يرفض منطق القانون والدستور ولا يؤمن الا بالقمع والارهاب. ويؤكد هؤلاء على ان المطالب الشعبية ما تزال تشكل اساس التحالف الوطني وان المسرحية لن تؤثر على الموقف العام. ويقول بعضهم: حتى لو افترضنا وجود تنظيم يهدف لقلب نظام الحكم فان ذلك لا يبرر للحكومة الاستمرار في رفض اعادة العمل بالدستور وتطبيق احكام الطوارئ». واستمر التوتر بعد اعلان المسرحية وخرجت مسيرات شعبية عديدة في الاسابيع الماضية واستمرت الكتابات على الحيطان وتوزيع المنشورات، ولم تفلح السياسة القمعية في كبح جماح الشعب والمطالب، ولا يتوقع ان تتراجع الحركة الشعبية خصوصا وان الحكومة لم تقم بخطوة واحدة للتنفيس عن الشعب وتخفيف الاجواء. وهذا يعني ان الازمة مستمرة خصوصا بعد ان فشلت سياسة الحسم العسكري والامني على مدى قرابة العامين. وهناك برامج عديدة لدى المعارضة للاستمرار في الانتفاضة الشعبية باساليبها السلمية المتحضرة، خصوصا بعد ان بدأ هناك تغير في الموقف الدولي تجاه نظام الحكم في البحرين، واصبحت صورته السيئة واضحة في اذهان الرأي العام.

٣ - فشلت الحكومة في اقناع الاعلام العالمي بالمسرحية. وبالرغم من الانفاق الكبير لتوفير زخم اعلامي لتلك المسرحية فقد فشلت في الحصول على موقف واحد مؤيد في الاعلام العالمي الحر. وكانت وزارة الاعلام قد بدأت في دعوة الصحافيين الاجانب قبل اكثر من شهر من الاعلان عن المسرحية. وقام أسامة الغزولي، من مكتبه في القاهرة بدعوة الصحافيين الاجانب. والغزولي صحافي مصري يقدم نفسه للآخرين على انه مراسل جريدة «القبس» الكويتية وقد وظفه آل خليفة مؤخرا مع عدد آخر من أمثاله كخبراء اعلاميين وامنيين. ومن مكتبه بالقاهرة اتصل بعدد كبير من الصحافيين الذين ذهبوا الى البحرين في مطلع الشهر الماضي لحضور المهرجان الكبير. وفي ما عدا بعض الصحافيين الخليجيين الذين نقلوا وجهات نظر ايان هندرسون على صفحات جرائدهم، فان الصحافيين المحترفين رفضوا الاكتفاء برأي الحكومة وسعوا خلال اقامتهم في البحرين لاستجلاء الرأي العام وزيارة القرى والالتقاء بالشخصيات السياسية. وكتبوا تقارير كثيرة اتسمت بقدر كبير من الموضوعية. ويمكن القول ان هذه التقارير لم ترتكز على المقولة الحكومية ولم تتبن مسرحية الانقلاب المزعوم. فنشرت صحيفة «الفارديان» البريطانية عدة مقالات محايدة بالرغم من ان الامير وجميع رموز العائلة الحاكمة استقبلوا مراسلة الجريدة «كاثي ايفانز» في قصر الرفاع وحاولوا عبثا التأثير على موقفها، وفشلوا في ذلك فشلا ذريعا. واحتوت مجلة «الايكونوميست» على مقال ممتاز يفند مسرحية الحكومة. وبثت الخدمة العربية لهيئة الاذاعة البريطانية برنامجا خاصا عن البحرين اعده السيد نيكولاس بيلهام الذي دعي الى المهرجان المسرحي. وانزعجت الحكومة انزعاجا كبيرا لان قصتها لم تحظ بتصديق احد. ونشرت صحف المانية ودنماركية ووكالات الانباء تقارير لم تعتبر ان قصة الانقلاب المزعوم هي الاساس في القضية. هذا الفشل الاعلامي المدمر افقد وزير الاعلام، محمد المطوع، مصداقيته ووضع مستشاره المصري، السيد البابلي، في موقف حرج جدا لان جهوده ذهبت عبثا. وكما قال احد الصحافيين الذي ذهب الى البحرين على نفقة الدولة، فان آل خليفة يتعاملون مع الصحافيين الاجانب كما يتعاملون مع نبيل الحمر وسوسن الشاعر وعبد المنعم ابراهيم وابراهيم بشمي وانور عبد الرحمن، حيث يصدرون لهم الاوامر فيمتثلون لها فورا. وقال هذا الصحافي: عندما أخبرت مسؤولي وزارة الاعلام انني سوف اقوم بزيارة الى القرى لاستمزج الرأي العام ازاء قصة الانقلاب، تغيرت الوانهم ورفضوا رفضا تاما وقالوا: الا تصدق ما قاله وزير الاعلام؟ وعندما حاولت اقناعهم بانني كصحافي لا بد ان اسمع مختلف الآراء واستمزج المواقف المختلفة حول قضية مهمة كهذه، ضايقوني كثيرا، وبدأوا يسألونني كل ساعتين عن موعد سفري. اما الامير فعندما سمع من احد الاعلاميين انه سوف يتصل بالمعارضة ليسأل عن موقفها ازاء «المحاولة الانقلابية» صرخ بوجهه قائلا: ماذا تعني؟ أية معارضة؟ الا تصدق ما نقول؟ وانتهى اللقاء في الحال.

٤ - لم تتوقع حكومة البحرين ان تستقبل مسرحيتها بالبرود الذي استقبلتها به الحكومات الاخرى. ففيما عدا حكومتي الامارات والسعودية لم يكن هناك حماس للقصة من دول الخليج الاخرى مثل سلطنة عمان ودولة قطر ومجلس الامة الكويتي. وعندما لم يستلم الامير رسائل الدعم في الايام الاولى الا من الامارات والسعودية والاردن ومصر، بادر لكتابة الرسائل الى الزعماء يحثهم فيها على اعلان مساندة عائلته، ومع ذلك فلم يحصل ما أراد. وعندما بعث الرئيس الامريكي رسالة تأييد للامير نشرت الحكومة المقاطع التي تؤيد الامير ولم تنشر مقطعا من الرسالة يعتقد انه يطالب الامير بفتح حوار مع المعارضة. واحتجت السفارة الامريكية في البحرين على ذلك التصرف برسالة الرئيس. وعندما ذهب وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، السيد جيريمي هانلي الى البحرين لاحقا، وطلب من الحكومة احترام حقوق الانسان والتوقف عن ممارسة التعذيب في السجون قالت له الحكومة انها وقعت اتفاقا مع منظمة الصليب الاحمر الدولية. ولكن الصليب الاحمر نفت اي ذلك بشكل قاطع. وكانت ردود فعل الدول الديمقراطية ازاء تلك الادعاءات تتسم بالحذر الشديد وتصر على ان تبدأ الحكومة حوارا مع المعارضة. وعبر نائب رئيس الاتحاد الاوروبي، السيد غونزاليس، عن قناعته بان الازمة في البحرين لا يمكن حلها الا عبر الحوار بين الحكومة والمعارضة. وبسبب شعور آل خليفة بتلكؤ الدعم الدولي لادعاءاتهم وعدم شرعيتهم والرفض الشعبي لسياساتهم، كان الامير اول الواصلين الى القاهرة لحضور القمة العربية التي عقدت في ٢٢-٢٣ يونية الماضي لمناقشة الموقف العربي بعد فوز حزب الليكود في الانتخابات الاسرائيلية حاملا معه اثاثه. وكان الامير في تلك القمة يستجدي دعم الحكومات الاخرى ويطلب من سوريا التوسط بين حكومته وبين ايران التي اتهمها بدعم المحاولة الانقلابية المزعومة. وبدا في القاهرة كأضعف حاكم عربي حيث يرفضه شعبه ويبدو معتمدا في بقائه على جيش من المرتزقة الاجانب في قوات الشغب والأمن والاعلام والعلاقات العامة. اما ايران فقد تحدت حكومة البحرين ان تجري تحقيقا محايدا في ادعاءاتها واعربت مرارا عن استعدادها للتوسط بينها وبين المعارضة.

٥ - سعت الحكومة لتوسيع دائرة الاتهامات لتشمل كل القيادات الشعبية والسياسية داخل البلاد وخارجها معتقدة انها سوف تتمكن من النيل من سمعة الحركة الدستورية. ولكنها بذلك اساءت الى قضيتها بشكل كامل، حيث استسخف المراقبون مقولة ان التنظيم المزعوم الذي اطلقت عليه وزارة الداخلية اسم «حزب الله البحرين» يضم كل الناشطين في الحركة الشعبية بمن فيهم العلماء المعتقلون ورموز المعارضة في الخارج. وقال خبير امني غربي: اذا اصرت الحكومة على روايتها فان على هندرسون ومعه وزير الداخلية وكبار المسؤولين الاستقالة لان وجود تنظيم بهذا الحجم والنشاط الذي تنسبه الحكومة اليه والذي امتلأت صحافة العالم باخباره على مدى ثمانية عشر شهرا يعني ان وزارة الداخلية التي تستحوذ على ثلث ميزانية الدولة فشلت في مهمتها بشكل كامل وعلى جميع مسؤوليها الاستقالة فورا. وتعادى هندرسون في التنكيل بالبحرينيين في الخارج ومحاولة تشويه سمعتهم فنشرت صحف النظام اسماء عدد منهم وعناوينهم الامر الذي اعتبره خبراء قانونيون تحريضا على العنف ضد هؤلاء.

امام هذه الحقائق لم يعد هناك مجال امام الحكومة الا التخلي عن سياساتها المتعنتة والاستماع الى منطق الحوار مع كافة فصائل المعارضة وعدم التمادي في سياسات القمع والتعذيب. لقد انتهت فصول المسرحية ولم تنته الازمة، فهلا اعادت الحكومة نظرها في سياساتها التي يصوغها خبراؤها الاجانب وبحثت عن حل يعيد لها الامن والاستقرار الذي تنعم به الحكومات الاخرى ومنها حكومة الكويت التي يحميها الدستور؟

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٦

٢٩ مايو

● يسود التوتر اجواء البلاد هذا اليوم بسبب انتشار القوات الحكومية المدججة بالاسلحة والرشاشات، ومحاصرة مناطق السنابس والديه وجدحفص وبني جمرة والدراز بالمدرعات. وفي هذا اليوم حيث يخرج المواطنون في مسيرة دينية كبيرة في منطقة الديه فرضت القوات الحكومية حصارا على المنطقة ومنعت المواطنين من دخولها، ولكن بدون جدوى. وهناك الآن عشرات الآلاف داخل منطقة الديه فيما تفرض قوات الشغب حصارا عليها. وقد انطلقت المسيرة بعد الظهر ورفعت فيها صور الشهداء والعلماء المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري. ورفعت شعارات منها: «بالروح بالدم نفديك يا جمري» و «نطالب بالدستور والبرلمان».

● وهذا وقد خرجت مواكب العزاء يوم امس بمناسبة ذكرى العاشوراء بكثافة غير معهودة وطرح سياسي متميز. وشارك عشرات الآلاف من المواطنين في كافة مناطق البحرين وخصوصا في العاصمة المنامة، في المسيرات العملاقة التي طافت الشوارع وشارك فيها الرجال والنساء. وكانت هناك استفزازات متواصلة من قوات القمع الاجنبية التي اخذت مواقعها عند مداخل العاصمة ومنعت السيارات الواردة من القرى من دخول المنامة، ولكن ذلك لم يغير من الواقع شيئا، وسارت المسيرات التي اعتبرها المراقبون استفتاء شعبيا حاسما ضد سياسات آل خليفة. واعتبرها دبلوماسيون غربيون «مؤشرا خطيرا» على عمق الفجوة بين الشعب والحكومة مستدلين بروح التحدي التي تزداد يوما بعد آخر برغم القمع الحكومي وسياسات القتل التي يمارسها جهازالامن.

● وكانت قوات الشغب على مدى الايام العشرة الاولى من المحرم قد قامت باعمال استفزازية شبه يومية منها ازالة السواد الذي يطفه المواطنون تعبيرا عن حزنهم وتضامنا مع السجناء وعوائل الشهداء. ومنها ايضا الاعتقالات التي لم تتوقف طوال الفترة حتى تجاوز عدد الذين اعتقلوا مائة شخص من الشعراء والادباء وقراء الشعر ورافعي الهتافات في المواكب. كل ذلك لمنع خروج المواكب، ومع ذلك فقد فشلت الحكومة في منع المسيرات وسجل الشعب انتصارا نفسيا وسياسيا كبيرا على قوات القمع الخليفية. واستمرت الاستفزازات بدون توقف على مدى الايام العشرة الماضية حيث ازدادت الاعتقالات وقامت الحكومة باستعراضات للقوة واطلق مسؤولوها التصريحات الكثيرة المليئة بالتهديد باستعمال القوة لقمع المسيرات. وتجاهل المواطنون تلك التهديدات وقرروا اقامة المواكب العملاقة معبرين عن استعدادهم لتحمل تبعات ذلك. وعقد الشباب النية على لبس الاكفان لاستقبال مدرعات الحكومة والقوات الاجنبية التي وضعت في حالة تأهب قصوى لمواجهة المواطنين العزل. ومارست وزارة الداخلية شتى الضغوط على العالم الكبير السيد جواد الوداعي الذي كان قد أعلن عن عزمه على تصدر موكب لعلماء الدين يوم امس. وهددت العائلة الحاكمة الشعب بـ «حمام دم» ان خرج موكب العلماء. وبسبب الطبيعة السلمية للمسيرات واحتراما للمناسبة (ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي) فقد الغيت مسيرة العلماء واكتفي بالمسيرات الشعبية التي فاقت التوقعات من حيث اعداد المشاركين فيها وحماسهم المنقطع النظير. وسوف تستمر المسيرات لمدة يومين اخرين في شتى مناطق البحرين.

● ولاحظ المراقبون التزام شعب البحرين بقرار عدم تقديم الطعام للمشاركين في المجالس الحسينية والمواكب الدينية خلال ايام المحرم وهي عادة متبعة منذ قرون. وكانت المعارضة قد اصدرت قرارا بذلك تضامنا مع المعتقلين الذين في مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري واخوته، وتعبيرا عن الحداد على ارواح الشهداء. وأدى الالتزام الشعبي الكامل بعدم تقديم الاكل الى حدوث ازمة لدى الحكومة حيث كانت تعول على بيع اعداد كبيرة من الماشية لاصحاب المآتم. واضطرت الى اعادة تصدير كمية من الماشية الى الكويت. وكان وزير الداخلية قد حاول عبثا اقناع رؤساء المآتم بتقديم الاكل للمشاركين وذلك من اجل افشال نداء المعارضة، ولكنه لم يوفق في ذلك. ويشعر الدبلوماسيون بانحصار سلطة آل خليفة كلما ازداد قمعهم، وهو عكس النتيجة التي يريدونها.

● وفي الوقت نفسه يستعد الشعب لاحياء مناسبة مرور اربعين يوما على استشهاد الشاب فاضل عباس مرهون الذي قتلته قوات الشغب الاجنبية في ٣ مايو في منطقة كرزكان. وسوف يكون هناك احتفاء كبير بالذكرى ويتوقع ان يزور المواطنون قبر الشهيد لقراءة القران على روحه الطاهرة. هذا في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة تشكيل لجنة تحقيق للنظر في جريمة القتل وتقديم المسؤولين عنها الى العدالة. وكان الامير قد صادق على قتل الشهيد عيسى قمبر بتهمة المشاركة في قتل شرطي في حالة مواجهة العام الماضي، وهي تهمة مزورة حكم على الشهيد بالاعدام بسببها بدون ان تكون هناك محاكمة عادلة. هذا في الوقت الذي ترفض فيه الحكومة تشكيل لجان تحقيق في جرائم قتل المواطنين على ايدي الموتزقة الاجانب.

● وعلى صعيد آخر استقبلت تصريحات السلطان قابوس بشأن قضية البحرين باستحسان شعبي واضح، وتمنى الكثيرون لو التزمت حكومات الخليج الاخرى بموقف مشابه. وكان سلطان عمان قد قال في مقابلة مع جريدة «الحياة» يوم امس ان القضية في البحرين شأن داخلي ويتمنى لها حلا داخليا. وفي ما عدا الكويت والسعودية فليس هناك حماس لدعم حكومة البحرين في ارهابها ضد الشعب. ويعكس الموقف العماني نظرة محايدة للوضع البحريني الذي تصب سياسات الكويت والسعودية الزيت عليه. وهناك انزعاج شعبي كبير من اقدام وزير الداخلية الكويتي، الشيخ علي صباح السالم، على تسليم الشاب البحريني جميل عبد الغني الى حكومة البحرين قبل اسبوعين. وما يزال مصير الشاب مجهولا فيما ذكرت تقارير انه يتعرض للتعذيب الشديد. ويحمل شعب البحرين وزير الداخلية الكويتي مسؤولية سلامة هذا الشاب. وتعاني زوجته الكويتية من حزن كبير خصوصا وانه لم يمر على زواجهما سوى بضعة شهور.

٣٠ مايو

● فاجأت المسيرة العملاقةالتي خرجت بعد ظهر امس في منطقة الديه الجميع سواء من حيث حسن تنظيمها ام حجمها البشري ام الشعارات التي رفعت فيها. وبرغم استفزازات قوات الشغب الاجنبية فقد شارك المواطنون فيها بحماس حيث جاؤوا من جميع مناطق البحرين في استعراض حقيقي للتضامن الشعبي والاصرار الجماهيري على المطالب الشعبية العادلة. وتنظم مسيرة «الديه» سنويا استكمالا لمراسم العاشوراء، وتعتبر منبرا حرا يعكس مشاعر المواطنين والقضايا التي تشغل بالهم. وفي هذا العام فان قضايا الشعب كثيرة واهمها المطالب الشعبية العادلة والآلاف من السجناء بالاضافة الى الشعور بضرورة وضع حد لارهاب آل خليفة ضد شعب البحرين.

● بدأ المواطنون في التوجه الى منطقة الديه بعد الظهر وكانت قوات الشغب والامن الاجنبية قد انتشرت في مواقع عديدة عند السنابس وجدحفص وكرباباد والديه، ومنعت هذه القوات المواطنين من التوجه بسياراتهم الى مكان المسيرة، فاضطر الكثيرون الى ترك سياراتهم على مسافة بضعة كيلومترات من المنطقة، ولم تستطع القوات الاجنبية ثنيهم عن التوجه برغم السلاح المشهور على الناس، حتى ليخيل للمراقب الذي لا يعلم بوضع البحرين ان هناك احتلالا اجنبيا تمثله قوات الشغب يسعى لاحكام قبضته على الاراضي المحتلة بارهاب سكانها بقوة السلاح. ومع ذلك فقد استمر توافد الجماهير باعداد ضخمة لم تشهد البحرين لها مثيلا. وكان اهالي كل منطقة ينظمون موكبهم ويرفعون شعاراتهم التي تصب في مجرى الحركة الشعبية المتعاظمة. وكان اغلب الشعارات يدور حول المطالبة بعودة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المنفيين. ورفعت صور كثيرة للعلماء المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري الذي كان الغائب – الحاضر ومحور حركة الجماهير. وبرغم مرور اكثر من اربعة شهور على اعتقاله فقد بقي الرقم الاصعب في المعادلة البحرينية حيث فشلت الحكومة في السيطرة على الامور بينما استطاع الجمري اعادة الهدوء الى البلاد بخطبة واحدة بعد خروجه من السجن العام الماضي. ويؤكد المراقبون ان الوضع سوف يبقى متوترا ولن تستقر الامور حتى يطلق سراحه.

● كانت القصائد التي قرئت والشعارات التي رفعت والهتافات التي انطلقت من حناجر الجماهير كافية لاقناع العالم باصرار شعب البحرين على مطالبه وفشل آل خليفة في اسكات الجماهير برغم وسائل ارهابهم الكثيرة. وبعد غروب الشمس كان المشاركون في موكب منطقة سترة يصطفون بالقرب من الشارع العام (شارع البديع) ليؤدوا صلاة المغرب. وفتحها توجهت القوات الاجنبية بسلاحها نحوهم وصوبت بنادقها الى صدور المصلين الذين تجاهلوها واستمروا في عبادتهم. فما كان من هؤلاء الاجانب الا ان تقهقروا مهزومين امام صمود الجماهير الغاضبة. وكانت هناك صورة عملاقة للشيخ الجمري تتصدر موكب منطقة بني جمرة، بينما كان موكب منطقة سترة على مد البصر. وقد ارتفعت اصوات المشاركين بالتكبير والهتافات التي كان منها «هيهات منا الذلة» و «نحن مسالمون ولسنا ارهابيين وسوف نواصل نهجنا السلمي».

● وقد اعتبر المراقبون مسيرة امس شاهدا آخر على اصرار شعب البحرين على تحقيق مطالبه العادلة، ومؤشرا على فشل سياسة القمع الحكومية. فقد كان المشاركون في المواكب مستعدين للصمود مهما كان قمع الحكومة وارهابها. وسرت رعشة في اوصال المؤسسات السياسية والدبلوماسية بعد ان اتضح مدى الدعم الذي تحظى به الانتفاضة الشعبية والتلاحم بين فئات المجتمع على طريق المطالب. وسوف تستمر المسيرات والتظاهرات في الايام المقبلة خصوصا مع اقتراب اربعينية الشهيد فاضل عباس مرهون في ٢٨ محرم. وتدرك الحكومة انه ليس بامكانها انهاء الانتفاضة بدون تقديم تنازلات مقبولة لدى الشعب المصمم على الاستمرار في فعالياته السلمية حتى يخضع آل خليفة لمطالب الشعب.

● وعلى صعيد آخر كانت الحكومة تأمل في ثني المشاركين عن التوجه الى منطقة الديه وذلك باصدار احكام قاسية ضد عدد من الشباب. فقد اصدرت محكمة الدولة يوم امس احكاما بالسجن عشر سنوات بحق كل من حسين محمد العصفور، ٢٢، حسين السوري، ١٩، منير علي حسين العصفور، ١٨، شفيق حسين العصفور، ١٩، علي عبد الواحد شهاب، ٢٠، حمدي عبد الجليل الغريال، ٢٠، عماد السيد جعفر العلوي، ١٩، مهدي الشيخ عباس الريس، ١٧، علي محمد حسن الحمران، ١٧، ابراهيم خليل ابو رويس، ١٧. وحكم بالسجن عامين على كل من علي احمد صالح، ٢٠ وعمار عبد الحسين المتغوي، ١٥. وقد عبر المحامون يوم امس عن سخطهم الكبير ازاء هذه الاحكام التي لا تتناسب مع التهم المنسوبة لهم مثل اشعار النار في خزان مياه، او في الطرقات وغيرها من الاتهامات السخيفة.

● واعلنت وزارة الداخلية يوم امس عن اصابة امرأة بمنطقة جدحفص في انفجار وقع على سطح منزلها، ولم تذكر سبب الانفجار. وكانت المعارضة قد اتهمت الحكومة بالضلوع في جريمة تفجير منزل سلمان التيتون بمنطقة السنابس قبل ثلاثة اسابيع الذي راح ضحيته ثلاثة من افراد العائلة. وهناك سياسة جديدة لدى العائلة الحاكمة بالانتقام من ابناء البحرين بسبب استمرار انتفاضتهم ومطالبهم.

٣ يونية

● أعلنت عائلة آل خليفة هذا اليوم عن احباط ما أسمته «محاولة انقلابية» ضد نظام الحكم في البحرين، وقالت انها اعتقلت ٢٩ شخصا ادعت تورطهم في المحاولة التي كانت تسعى للقيام بثورة مسلحة لاسقاط آل خليفة. ولم تعط تفصيلات اضافية قائلة انها سوف تكشف المزيد من التفصيلات لاحقا. ومع أن الخبر فاجأ البعض فان المراقبين كانوا يتوقعون قيام الحكومة باجراء ما للخروج من الازمة التي افقدتها مصداقيتها محليا ودوليا. وبينما اتجه البعض لطرح توقع بقيام اصلاحات سياسية محدودة خارج اطار الدستور، توقع البعض الآخر اصرار الحكومة على رفض المطالب الدستورية واستمرارها في القمع. وجاء الاعلان عن هذا «الاكتشاف الكبير» بعد إعداد استمر اسابيع عديدة لاخراجه بشكل يوفر شيئا من الدعم السياسي لحكومة آل خليفة التي فشلت حتى الآن في احتواء الانتفاضة الشعبية برغم ارهابها غير المحدود. وبرغم سعي الحكومة لاشغال الرأي العام بالحديث عن المحاولة المزعومة فان شعب البحرين يدرك ان قضيته العادلة لا يمكن انهاؤها بهذه الاساليب الرخيصة وان انتفاضته السلمية سوف تستمر حتى تعيد الحكومة العمل بدستور البلاد المطلق منذ اكثر من عشرين عاما. وما خروج عشرات الآلاف في المسيرات الدينية الاسبوع الماضي رافعين شعارات تطالب بعودة الدستور الا مؤشر على الطبيعة الشعبية للحركة المطلبية، وهو طابع يعرفه العالم.

● وتجدر الاشارة الى ان عملية الاتصال بالصحافيين الاجانب لدعوتهم الى البحرين تمت عبر بعض المصريين الذين يعملون لصالح حكومة البحرين. وفي الاسبوع الماضي اتصل اسامة الغزولي (مستشار مصري سابق لدى حكومة البحرين، ومراسل جريدة القبس الكويتية في العاصمة المصرية) من القاهرة بعدد من الصحافيين ليدعوهم لزيارة البحرين على ان يصلوا المنامة يوم امس (الاحد) لان الحكومة سوف تعلن خبرا مهما يوم الاثنين (اليوم). كما اتصل السيد البابلي (المستشار المصري لوزير الاعلام البحريني) مصرا على الكثيرين على الحضور، حيث وفر لهم تذاكر السفر والمصاريف الاخرى.

● وقد علق ناطق باسم حركة احرار البحرين بقوله: «ليس غريبا ان تسعى الحكومة مرة اخرى للتشويش على الحركة الشعبية والمطالب العادلة، ولقد مل الشعب والعالم ادعاءات آل خليفة بوجود مؤامرة دولية ضدها، والمطلوب تلبية المطالب الشعبية، فذلك هو الطريق الاقصر للهدوء والاستقرار. ان مطالب الشعب الدستورية ثابتة، وان تفت في عضده المحاولات الحكومية اليائسة، وان يتراجع شعرة واحدة عن مطالبه العادلة واساليبه المتحضرة التي حظي بسببها باحترام العالم». واضاف قائلا: «ان اتهام ايران بالتدخل في شؤون البحرين اصبحت نغمة نشازا، ولم يعد هناك من يصدقها، ولتوافق العائلة الخليفية على المطالب المشروعة كما فعلت الكويت من قبل، ثم لتنظر، هي يتربص أحد بأمنها». وتحذر المعارضة حكومة البحرين من الاستمرار في القمع والارهاب والعنف

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٦

لان ذلك لن يعيد الاستقرار الى البلاد، وهو امر لن يتحقق الا بالحوار والعودة الى الدستور. وأعربت المعارضة عن خشيتها من اقدام جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون على المزيد من الاعتقالات والتعذيب بعد اعلان الحكومة هذا اليوم، مشيرة الى الاستعمال غير المحدود لأساليب التعذيب لانتزاع ما تريده من اعترافات من المعتقلين.

● وجاءت خطوة الحكومة بعد انتهاء مراسم العاشوراء التي خرجت فيها الجماهير الغاضبة هاتفة ضد النظام الخليفي القمعي ومطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وشهدت مناطق المنامة والسنابس والديه وعالي مسيرات عملاقة شارك فيها عشرات الآلاف الاسبوع الماضي، وكانت سلمية ومنظمة بشكل حظي باعجاب المراقبين. ومع ذلك فقد اعتدت قوات الشغب الاجنبية على مسيرة الديه يوم الاربعاء الماضي وجرحت سبعة مواطنين برصاص المرتزقة، وفقد شخصان على الاقل بصرهما بعد اصابتهما برصاص مطاطي. هذا في الوقت الذي استمرت فيه المحاكمات العشوائية وصدرت احكام ظالمة بالسجن بحق عدد من المواطنين، فيما اعلنت الداخلية تحويل ثمانية اطفال اعتقلوا منذ اسابيع الى المحكمة الجنائية وهم: اسامة المتقوي، علي كاظم عبد الكريم، رافد السيد هاشم السيد علي، جعفرمحسن بداو، صادق احمد هيات، صادق كاظم عبد الكريم، جاسم محمد عبد الحسين، السيد مهدي السيد مجيد. وتتراوح اعمار هؤلاء بين ١٣ و ١٧ عاما.

في غضون ذلك اعلنت المعارضة ان قرار الامير اضافة عشرة اعضاء الى مجلس الشورى ليصبح عددهم الكلي اربعين عضوا لن يغير من الواقع شيئا ولن يضفي الشرعية على مجلس الشورى الذي لا يستند الى ارضية دستورية. ومهما بلغ عدد اعضاء هذ المجلس فانه لن يكون مقبولا لانه غير دستوري. وقد علقت صحيفة «فرانكفورتر الجماينة تساينتونج» اليومية الواسعة الانتشار على هذا القرار في عددها الصادر هذا اليوم قائلة: «لا يعتقد ان يؤدي هذا الاعلان الى تلبية مطالب الغالبية الشيعية المسلحة في جانب منها». والسبب يعود الى ان المعارضة قد عبرت عن رفضها لمجلس شكلي تعين الحكومة أعضاءه، عن طريق سلسلة من ١ لمجمات التي شهدتها البحرين خلال الشهور الماضية، وهي تصر، بدلا عن ذلك، على اعادة الروح الى البرلمان المنتخب الذي حله الامير في اغسطس ١٩٧٥».

٥ يونية

● ذكر مصدر مطلع هذا اليوم ان ثمة خيبة امل سرت في الاوساط الحكومية في اليومين الماضيين بسبب فشل الحكومة في اقناع الصحافيين الذين دعتهم لحضور مراسم اعلان الكشف عن المحاولة المزعومة لقلب نظام الحكم بروايتها التي لم يحبكها مستشاروها بدقة. كما ان تصريحات بعض الدبلوماسيين الغربيين في المنامة للاعلاميين حول الادعاء الحكومي لم ترض آل خليفة. ونقلت وكالات الانباء خبر الاعلان الحكومي وكذلك التصريحات التي تشكك فيه، الامر الذي ازعج وزير الاعلام بشكل كبير. ومع ان حكومة البحرين مستمرة في الترويج لادعاءاتها فان النتائج الكبيرة التي كانت تتوخاها من ذلك لم تتحقق، واكتفى العالم بالاستماع الى الرواية الحكومية بدون اهتمام كبير. ويطرح الكثيرون تساؤلا اساسيا لحكومة البحرين: هل ستعيدون العمل بالدستور بعد ان اكتشفتم من تزعمون انهم كانوا يخططون لقلب نظام الحكم كله، ام تعتبرون ان ذلك يبرر استمرار غياب الدولة الدستورية؟ هذا السؤال سيبقى مطروحا، وسوف يبقى محورا اساسيا في الانتفاضة الشعبية في الشهور المقبلة. ويرى سياسيون غربيون ان اعلان الحكومة عن اكتشاف تنظيم مزعوم يهدف الى قلب نظام الحكم لا يبرر تأخيرها في تطبيق الدستور يوما واحدا. وعلى العكس من ذلك فانه يستدعي الاسراع في اعادة العمل بالدستور لازالة اسباب التوتر المرشح للتصاعد في حال استمرار القمع الذي يمارسه جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون.

● اما الصحافة العالمية فقد عبرت عن شكها في الرواية الحكومية. وقالت جريدة «الفاردبان» اللندنية في عددها يوم امس: « لقد توفي ٢٥ شخصا في العامين الماضيين وهناك مزاعم واسعة عن انتهاكات حقوق الانسان من قبل قوات الامن». واضافت الجريدة: «الولايات المتحدة الامريكية، في اطار سياستها للاحتواء المزدوج لكل من ايران والعراق، تهاجم ايران علنا، ولكن بريطانيا وحلفاءها الاوروبيين طرحوا ان طهران كبش فداء مناسب وليس هو المسبب الحقيقي للمشاكل». ونقلت وكالة الانباء الفرنسية عن «دبلوماسيين معتمدين في المنامة» ردا على اسئلتها قولهم: ان احتمال علاقة ايران بالتنظيم واردة لكن بعضهم اعتبر ان السلطات عمدت الى تضخيم المسألة بسبب الاضطرابات التي تواجهها والتي اوقعت ٢٢ قتيلا على الاقل منذ ديسمبر ١٩٩٤. واوضح دبلوماسي عربي انه «ليس هناك شك في انه تم تضخيم الخبر وتكبيره، وهذا أمر طبيعي». وعندما سئل عما اذا كان هذا المخطط هو السبب في الاضطرابات قال: «ليس هذا وحده». وقالت صحيفة «انديندنت» امس ان عوامل التوتر في البحرين داخلية وان الدبلوماسيين الغربيين في المنامة يعتقدون بأن الرواية الحكومية مبالغ فيها.

● وحول عرض شريط مصور لاعترافات المتهمين، قال مسؤول بحركة احرار البحرين: «لو ان الرئيس كلينتون تعرض لمدة خمس عشرة دقيقة للتعذيب الذي تعرض له شباب البحرين على مدى اسابيع وشهور لاعترف انه القائد العسكري لحزب الله». ومن هنا فان القواعد الدولية تمنع الاعتماد على اعترافات الاشخاص المنتزعة تحت التعذيب كدليل ادانة امام المحاكم. وتعتبر منظمة العفو الدولية الاحكام التي تصدر على اساس اعترافات المتهمين وحدها لاغية. كما تعتبر مفوضية حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ان الاحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة غير مقبولة وان استمرار احتجاز المحكومين بعد صدور الحكم وقبله يعتبر اعتقالا عشوائيا.

● وتجدر الاشارة الى ان اثنين من الذين تعتبرهم الحكومة من قيادات التنظيم المزعوم كانوا معتقلين لدى الحكومة. فالشيخ عادل الشملة الذي تعتبره مسؤولا عن الجانب العسكري ابعد من البحرين في ١٧ يناير ١٩٩٥، اي بعد يومين من ابعاد العلماء الثلاثة، الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري. وكان معتقلا لدى الحكومة شهرا كاملا قبل ابعاده. وكان قد تعرض لتعذيب شديد اثناء الاعتقال. اما الشيخ خليل سلطان الذي تعتبره الحكومة مسؤولا عن الجانب الاعلامي للتنظيم المزعوم فقد كان بين يدي هندرسون في السجن على مدى اربعة شهور ونصف حيث كان ضمن مجموعة المبادرة التي تفاوضت مع هندرسون في الصيف الماضي، ولو كان لديه ارتباط باي تنظيم لاستطاع جهاز الامن الاطلاع عليه آنذاك.

● وعلى صعيد آخر اكدت فصائل المعارضة استمرار المطالب الدستورية بدون تراجع او مساومة او استسلام للتشويش الحكومي. وقالت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين في بيان لها يوم امس: «لقد اكدت الحركة الدستورية بجميع فصائلها على المطالب المحددة للشعب: تفعيل الدستور واجراء انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح لجميع المبعدين بالعودة، واعطاء المرأة البحرينية حقوقها السياسية، ووضع خطة اقتصادية لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة، وعلى سلمية وعلنية تحركها ومطالبها». وقالت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين على لسان امينها العام، الشيخ محمد علي المحفوظ اليوم: «ان يأس السلطة من القضاء على الانتفاضة وعدم قدرة قوات أمنها على السيطرة على الاوضاع دفعها هذه المرة الى حبك مؤامرة جديدة متوهمة من خلالها انها تستطيع اخضاع شعبنا وانهاء انتفاضته». واختتم البيان بتحميل العائلة الحاكمة مسؤولية توتير الاوضاع وتأزيمها متهما اياها بالعبث بأمن الوطن والمواطن وزعزعة استقرار المنطقة وذلك عبر تجنيدها لمئات المرتزقة من جنسيات مختلفة واطلاق يدهم في ممارسة أعمال التعذيب والقتل العمد، محذرا من مغبة الاستمرار في اسلوبها الهمجي وما يمكن ان ينتج جراء السياسة اللامسؤولة للسلطة.

٦ يونية

● اعتبرت مسرحية «الاعترافات» التي بثها تليفزيون البحرين امس محاولة غير موفقة لضرب الانتفاضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد، من خلال محاولة ضرب بعض الشخصيات الفاعلة في الساحة السياسية، والايحاء بوجود مخطط خارجي لقلب نظام الحكم. ومنذ ان علق الامير العمل بدستور البلاد في ١٩٧٥ اصبح النظام يعيش هاجس الخوف من اسقاطه بسبب شعوره بالخطأ الكبير الذي ارتكبه بوأد التجربة الديمقراطية. ففي ذلك العام نفسه اعلن عن اكتشاف أسلحة جاءت من عدن ومؤامرة مزعومة لاسقاط نظام الحكم ادعى ان اليساريين كانوا يخططون لها. ودخلت البحرين عهدا اسود منذ ذلك الوقت. وخلال السنوات اللاحقة اكتشف النظام خمس «مؤامرات» اخرى لاسقاط نظام الحكم في الاعوام ١٩٨١ و١٩٨٤ و ١٩٨٦ و ١٩٨٨ و١٩٩٦. مشكلة الحكومة هذه المرة ان الاعلان عن المؤامرة جاء وسط حركة دستورية شعبية فضحت النظام وجعلته يبدو من اكثر الانظمة في العالم استبدادا وتخلفا وقمعا لحقوق الانسان، وبالتالي فان اثر الاعلان سوف يكون محدودا برغم الحشد الاعلامي الذي وفرته الحكومة لتغطية المسرحية. وهناك قناعة لدى المراقبين بعدالة المطالب الشعبية وان الحكومة ملزمة بتنفيذها برغم ما ادعته من الكشف عن المحاولة الانقلابية المزعومة.

● هذا وقد لاحظ المشاهدون لما بث من «اعترافات» انها كانت معدة سلفا وان المتهمين كانوا يقرأونها من لوحة امامهم كتبها لهم موظفو جهاز الامن، وكان واضحا انهم تحت ضغط شديد وهم يقرأون «الاعترافات» مثل طلاب المدارس الذين يقرأون موضوعا لاستاذهم. ولا تعرف الحالة الصحية للمتهمين الذين بدا بعضهم في حالة ارهاق شديد وغير قادر على الكلام بسهولة. كما بدا احدهم وهو الشيخ جاسم الخياط وكأنه مكسور الرقبة حيث لم يحرك رقبته طوال قراءته «الاعتراف». ولاحظ المراقبون ان هناك عدم انسجام في القصة الخيالية وخصوصا في ما يتعلق بتواريخ سفر بعض المواطنين لـ «التدريب» التي كانت في فترات توتر أمني شديد وكانت أعين جهاز الامن مفتوحة على الداخل والخارج. كما ان سفر المواطنين الذين قيل في الاعترافات انهم تلقوا تدريباتهم في ايران ولبنان يعكس أن هناك حرية مطلقة في السفر عبر حدود الدول المعنية وهو الامر الذي لا تؤكده الوقائع، كما ان بعض ما قيل عن تلك السفرات حدث في وقت كان بعضهم في السجن. وعبر الكثيرون من الاجانب عن عدم قناعتهم بالرواية الحكومية آخذين بعين الاعتبار سياسة التعذيب التي يمارسها جهاز الامن البحريني والذي ادى الى استشهاد العشرات في زنزاناتهم منذ حل المجلس الوطني في ١٩٧٥.

وأربما كانت الحكومة ستحقق انجازا اعلاميا مقبولا لو انحصرت الاعترافات وما قيل عن الانتماء الى «حزب الله» في دائرة محدودة من الطلبة الدارسين بالحوزة الدينية في مدينة قم الايرانية، ولكن محاولة الحكومة توسيع حجم التنظيم المزعوم ليشمل القادة المعتقلين ومن بينهم الشيخ الجمري افشلت الخطة وألقت في نفوس المراقبين والاعلاميين الكثير من الشك لانها محاولة واضحة ورخيصة لاغتيال شخصيات المعارضة السلمية. كما أن محاولة تشويه صورة المعارضة في الخارج وخصوصا في لندن بالاشارة الى علم بعضهم بالتنظيم المزعوم محاولة يائسة للنيل من مصداقية الحركة الدستورية السلمية.

● وفي هذا الاطار فقد نفى كل من الدكتور منصور الجمري والدكتور سعيد الشهابي اللذين ورد إسمهما في «اعترافات» الشيخ علي احمد كاظم المتقوي نفيا قاطعا اي علم لهما بما نسب اليهما مؤكدين انهما لم يعلما يوما من الأيام بوجود التنظيم المزعوم، ولم يتصل بهما أحد بشأنه، ولم يتحدثا مع احد حول القصة المزعومة، وما يزالان يشككان في وجود أي أساس للمسرحية كلها. وأبديا حزنهما العميق ازاء حالة التعذيب التي يتعرض اليها المواطنون في السجون لارغامهم على قراءة اعترافات يكتبها موظفو وزارة الداخلية باشراف الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وقالا انهما يعملان منذ اكثر من اربعة عشر عاما في حركة احرار البحرين ذات التي أكدت منذ قيامها على ان هدفها الاساسي هو عودة الدستور وازالة احكام الطوارئ المفروضة على البلاد منذ اكثر من عشرين عاما بالطرق السلمية. ولم يعملا في الخفاء بل كانت نشاطاتهما علنية لاقتناعهما بان ذلك الاسلوب هو الافضل لوضع البحرين. كما لم يخفيا تحمسهما للمطالب العادلة للشعب والدفاع عن حقوق الانسان المنتهكة في البحرين. وأكدا ان اقحام اسميهما في المسرحية محاولة رخيصة للتشويش على شخصيات المعارضة وحربا نفسية ضدها. وعبرا عن استيائهما لاستمرار الحكومة في حربها ضد الشعب والحرية والدستور، مؤكدين ان المطالب العادلة لن يشوش عليها ما تما رسه من سياسات تعبر عن يأسها وشعورها بافتقاد الشرعية التي لا يوفرها غير الدستور. وقالا انهما لم يوفرا اي غطاء اعلامي او سياسي للتنظيم المزعوم وعملا في اطار التحالف الوطني ذي النهج السلمي وتركز نشاطهما في العمل السياسي الذي يهدف الى الحفاظ على أمن البحرين واستقرارها في اطار دستور البلاد. وأشارا الى انهما يمارسان حقوقهما الانسانية والمدنية في اطار القانون الذي يحمي حقوق المواطنين عندما يعتدى عليها من قبل أية جهة اعلامية او سياسية. وتمنيا ان تنعم البلاد بحياة حرة في غياب قانون امن الدولة السيء الصيت وتفعيل الدستور، مؤكدين طلبهما من حكومة البحرين التحاور مع ممثلي الشعب وفي مقدمتهم اصحاب العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ الف مواطن لتحقيق ذلك. وحذرا من ان الوضع لن يتحسن اذا لم تستجب الحكومة للمطالب العادلة وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وقالا ان حالة الطوارئ المفروضة لا يمكن ان تكون حلا للأزمة الجديدة – القديمة.

٨ يونية

● فوجئت الحكومة بردة الفعل الشعبية ازاء ادعاءاتها الاخيرة والبهرجة الاعلامية التي صنعتها لنفسها بعد اعلانها اكتشاف منظمة مزعومة أسمتها «حزب الله». فقد انطلقت المسيرات يوم امس في اغلب مناطق البحرين مثل السنابس وجدحفص والديه وسترة والدراز والدير وكرزكان وغيرها في تعبير شعبي بليغ عن رفض سياسات الحكومة القمعية والاصرار على المطالب الشعبية. وقام

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٦

المتظاهرون باشعال الحرائق في الاطارات لمنع قوات الشغب الاجنبية من اقتحام المناطق السكنية وتخفيف آثار الغازات الخانقة والمسيلة للدموع. ورفعت هتافات تطالب بعودة الدستور وانهاء اجواء القمع والغاء احكام الطوارىء المفروضة على البلاد. كما انطلقت مسيرات عديدة مساء الاربعاء الماضي بعد بث «اعترافات» المتهمين على شاشة التليفزيون في منطقة الهملة منددة بالمحاولة الرخيصة لتبرير عدوانها على شعب البحرين الصامد. وفي اليوم نفسه حوصرت منطقتا السنابس والديه وانتشرت قوات الشغب الاجنبية في كافة المناطق المعروفة بسخونتها. ودوت انفجارات اسطوانات الغاز في السنابس واستطل الرعب في قوات الشغب الاجنبية. ومن جانبها سعت الحكومة لاقناع نفسها بانتصارها على الشعب وذلك باظهار افراد قوات الشغب من الهنود والباكستانيين والبلوش يوم امس واليوم بمظاهر الفرح والنشوة بعد ان «انتصرت» على شعب البحرين، وشوهدوا وهم يرقصون في شارع البديع حيث كان هناك اكثر من ٢٠ سيارة جيب تقطع الشارع العام جيئة وذهابا مستفزة بذلك مشاعر المواطنين الذين يرزح ابناؤهم في الزنزانات ويتعرضون لابشع انواع التعذيب والتنكيل. وفي قلعة عراد اقامت وزارة الداخلية مهرجانا حضره عدد من الهنود والباكستانيين للاحتفال بانتصارهم على شعب البحرين وكان تعبيرا عن الازمة النفسية التي يعيشها النظام المعزول شعبيا.

● ومع ان الحكومة كانت تأمل ان تنجح في كسر معنويات المواطنين، فقد حدث العكس، واصبح الشعب اكثر تصميما على الاستمرار في الانتفاضة السلمية حتى تحقيق المطالب الاساسي وهو عودة العمل بدستور البلاد. ونقلت الاذاعات العالمية مثل الـ BBC مشاعر المواطنين من خلال لقاءات ميدانية، الامر الذي يعكس فشل محاولة الانقلاب الحكومية ضد الانتفاضة. وقال القادمون من البحرين من الصحافيين الذين حشدتهم وزارة الاعلام في محاولة يائسة لكسب موقف الاعلام الدولي، ان الاجماع الوطني على المطالب الاساسية لم يتصدع، وان الشخصيات البارزة في حركة المعارضة ما يزالون مصرين على تحقيق تلك المطالب الهادئة والمتحضرة ولم يغير الاعلان الحكومي عن اكتشاف ما اسمته التنظيم العسكري لحزب الله من قناعاتهم، بل زادتهم اصرارا على المعارضة الشعبية التي وقعها ٢٥ الفا من المواطنين، واكدوا ان الوضع لن يستتب باستمرار القمع والارهاب الخليفي في البلاد. وقال احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية لاحد الصحافيين: «اننا نشكك في الرواية الحكومية حول التنظيم المزعوم، ولكن حتى لو كان في ذلك شيء من الصحة فانه امر ليس له علاقة بالحركة الدستورية التي حددت اهدافها المتواضعة بوضوح». واكد ان المواطنين الشرفاء لن يتراجعوا شعرة واحدة عن المطالبة بالدستور. وقال: «لو افترضنا ان هناك مؤامرة لاسقاط الحكومة من قبل مجموعة معينة استطاعت الحكومة افشالها وألقاء القبض على مدبريها، فهل يعني ذلك ان الحكومة محقة في الغاء العمل بالدستور وتكريس حالة القمع والارهاب في البلاد؟».

● هذا ويقوم التشكيك في الرواية الحكومية حول التنظيم المزعوم على عدد من الملاحظات الواضحة من البث التليفزيوني، بالاضافة الى القناعة بان الحكومة اعتمدت الخطة التي طرحها مستشاروها الاجانب للقيام بانقلاب اعلامي ضد المعارضة يدعمها سياسيا. ومن الملاحظات ما يلي:

١ – ان من بين الاشخاص الرئيسيين في التنظيم المزعوم، حسب الرواية الحكومية هو الشيخ علي احمد المتغوي. وكان عليه ان يقرأ النص الذي كتبه موظفو هندرسون وأجبروه على قراءته. ومن يعرف عائلة هذا الرجل يعلم ان اسمها «المتغوي» بحرف الغين، ولكنه قرأ النص الذي قال ان اسم العائلة هو «المتقوي» بحرف القاف، وتناقلت الصحف المحلية والسعودية الاسم بهذا اللفظ. فهل هناك رجل لا يعرف لقبه الصحيح. أما سبب ذلك فهو ان عددا قليلا من البحرينيين يقلبون الغاء قافا والقاف غينا. اما الشيخ المتغوي فهو من غالبية الشعب التي لا تقلب هذين الحرفين بالطريقة المذكورة. وهذا يعني ان الرجل كان يقرأ نصا كتبه غيره، واجبر على الالتزام بكل حروفه لكي لا يتعرض للتعذيب مجددا.

٢ – احد المتهمين وهو الشيخ عباس علي احمد حبيل يقول انه مع اخرين قاموا بتفجيرين لشركة بيع الخمور في ١٩٩٥/٧/٩ وان الشيخ الجمري بارك العمليتين. فكيف حصلت تلك المباركة والشيخ الجمري كان وقتها في السجن الذي استمر من ١ أبريل حتى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥؟ أليس هذا اقحاما غير موفق لاسم الشيخ الجمري في العملية المذكورة؟

٣ – وحسب «اعترافات» احد المتهمين، حسين المديفع، فانه ذهب الى سوريا عن طريق البر (اي بالسيارة) في ١٩٩٥/٤/١٤ وفي ١٩٩٥/٤/٣٠ ذهب الى لبنان. وفي ١٩٩٥/٥/١١ رجع الى البحرين برا. وكما هو معروف فان اقصر مدة يستغرقها السفر من سوريا الى البحرين عن طريق البر هو ٣٠ ساعة. وهذا يعني انه وصل البحرين مساء ٥/٢١. وحسب ما قاله في الفيديو فانه ادلى بـ«الاعترافات» في ٥/١٣، اي في اليوم التالي. فمتى اعتقل ومتى تم التحقيق معه ومتى ادلى بالاعترافات امام قاضي التحقيق؟

٤ – وحسب ما نسب الى المجموعة التي تزعم الحكومة ان الشيخ عادل الشعلة على رأسها، فان الحكومة الايرانية تسهل مهمات اعضائها وتمنحهم تأشيرات على ورق خارج الجواز. ولكن الشيخ الشعلة نفسه كان في مطلع هذا العام في سوريا ويريد الحصول على تأشيرة للذهاب الى ايران، ولم يكن جواز سفره صالحا للسفر الا لبضعة اسابيع، فرفضت سفارة ايران في دمشق منحه تأشيرة دخول حتى يجدد جوازه الذي كان قد تقدم الى سفارة البحرين في دمشق بطلب تجديده. وبعد تجديد الجواز حصل على تأشيرة توجه بعدها الى قم لمواصلة دراسته. ولو كان هناك تنسيق بين الطرفين كما تدعي الحكومة لما انتظر الشيخ الشعلة بضعة شهور للحصول على التأشيرة. وكان قد ابعد من البحرين في ١٩٩٥/١/١٧ قسرا حيث اخرج من زنزانته ووضع على متن طائرة متوجهة الى دمشق بعد شهر من الاعتقال، وأعطته حكومة البحرين جواز سفر صالحا لمدة عام واحد كما هو الحال مع كل المبعدين. وتتحدث الحكومة عن الشعلة بانه «فر من البلاد». والعالم يعرف انه أبعد قسرا من زنزانته الى سوريا وأعطته الحكومة تذكرة سفر كما فعلت مع بقية المبعدين.

٥ – جاء في «الاعترافات» ان الشيخ خليل سلطان هو المسؤول الاعلامي للتنظيم المزعوم. ولكن لم يسمع احد حتى الآن بتصريح وأحد من هذا المسؤول الاعلامي، ولم يخرج في وسائل الاعلام. وكان احد اعضاء لجنة المبادرة التي تحاورت مع كل من هندرسون ووزير الداخلية على مدى اربعة شهور عندما كانوا في السجن العام الماضي. ألم يكتشف جهاز المخابرات الذي يرأسه هندرسون طوال تلك الفترة وجود هذا التنظيم لو كان موجودا؟

هذه مشاهدات سريعة تعكس التناقض والهفوات في «الاعترافات» المنسوبة للمتهمين، وتؤكد ان المسرحية لم تكن محبوكة بشكل مقبول خصوصا وان كاتبيها ليسوا من البحرينيين الذين يعرفون ذوق المواطنين ومشاعرهم. ويجمع المراقبون ان هذه اللعبة جاءت متلاخرة وانها لن تنقذ آل خليفة من الورطة التي تحاصرهم. وحتى لو سلمنا بوجود التنظيم المزعوم، فان «الاعترافات» المنسوبة الى اعضائه لم تعط الانطباع بارتباط التنظيم مباشرة سواء بالحركة الدستورية او الانتفاضة الشعبية، برغم محاولات زج اسماء الشيخ الجمري واخوته بشكل رخيص في الموضوع. وهذا الزج لا يتلاءم مع التركيبة التنظيمية التي ذكرتها وسائل الاعلام المحلية. فهل الشيخ الجمري هو زعيم الحزب ام هو الشيخ المتغوي ام الشيخ عادل الشعلة، ام انهم جميعا رؤساء في الوقت نفسه. ومن هو الاعلى رتبة في التنظيم المزعوم، الشيخ جاسم الخياط مثلا ام الاستاذ عبد الوهاب حسين؟ ثم ما هو دور الجناح الاعلامي الذي تزعم الحكومة ان الشيخ خليل سلطان يتزعمه؟ كم بيانا وزعه التنظيم المزعوم منذ نشأته المزعومة قبل ثلاثة اعوام؟

● وقد عبر احد الدبلوماسيين الغربيين في المنامة عن قلقه من احتمال قيام حكومة آل خليفة بالمزيد من القمع ضد المواطنين بحجة «تعقب فلول حزب الله». ويرى ان الحكومة سوف تعتبر كل من يطالب بالدستور ويشارك في الانتفاضة عضوا مهما في التنظيم المزعوم. غير ان ردة فعل الشعب على ذلك لن تريح مستشاري الحكومة الاجانب الذين يجهلون طبيعته. فلم يعد هناك من يخاف قمع السلطة الذي يطال كل من يعارضها تحت اي اسم. وبعد القتل والارهاب والتنكيل والتعذيب والابعاد على مدى العشرين عاما لم يعد هناك ما يخشاه الشعب. واضافة تهمة الانتماء للتنظيم المزعوم قد تستعمل لتبرير المزيد من الارهاب الخليفي ولكنها لن تثني شعب البحرين من المطالبة بحقوقه المشروعة، وان يركع امام سياسات الحكومة المرفوضة شعبيا.

١١ يونية

● استمرت المطالبة الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد برغم محاولات السلطة اليائسة لحرف المسيرة الدستورية والتشويش على المطالب العادلة. وفيما حاولت قوات الامن فرض حالة متناهية من القمع والارهاب في البلاد تحت غطاء ضرب التنظيم المزعوم الذي اسمته «حزب الله» قرر الشعب عدم السماح للحكومة بتمرير مخططها التصفوي وأصر على الاستمرار في المطالب العادلة التي لن يتنازل عنها مهما كلفه الامر. وتشن سلطان الامن التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، حملة ارهاب منقطعة النظير في المنطقة حيث تقوم عناصر الامن بتمشيط القرى لاعتقال المواطنين بدون تمييز. واصبحت هناك قناعة لدى الشعب بان ال خليفة قرروا شن حرب شاملة على الجميع بحجة التصدي لعناصر التنظيم المزعوم. وادعى جهاز الامن ان التنظيم المزعوم كان يعتزم تدريب ٣٠٠٠ شخص للاعداد للانقلاب ضد الحكومة، وذلك لتبرير اعتقال آلاف المواطنين واسكات الاصوات الحقوقية الدولية المطالبة باطلاق سراح السجناء الذين تجاوز عددهم الفي شخص. وتراقب المنظمات الحقوقية الدولية الوضع بقلق بالغ حيث يعتقد آل خليفة ان اسطورتهم المختلقة توفر لهم صكا مفتوحا للفتك بابناء البحرين بحجة التصدي للمؤامرات الاجنبية. هذا في الوقت الذي لاحظ المراقبون فيه تناقض الرواية الرسمية حول التنظيم المزعوم. وبالرغم من بعض بيانات التأييد وخصوصا من الولايات المتحدة الامريكية فان الدبلوماسيين يعتقدون ان محاولة الانقلاب الحكومية ضد المعارضة فشلت وان على العائلة الحاكمة ان تبدأ حوارا مع المعارضة على وجه السرعة اذا كانت تخطط للبقاء في الحكم والتعايش مع شعب البحرين. ويبدو ان الدعم السياسي الذي توقعته الحكومة لم يتحقق نظرا لضعف المسرحية والاخراج.

● الى ذلك اكد الاعلاميون الذين رجعوا من البحرين بعد حضورهم المهرجان الحكومي الذي انفقت عليه الدولة ملايين الدولارات انه فقد تأثيره ومصداقيته بسبب محاولات الحكومة تضخيم حجم التنظيم المزعوم ليشمل كل ابناء الطائفة الشيعية تقريبا. وافادوا بان حملة اعتقالات واسعة بدأت منذ ما قبل الاعلان الرسمي عن كشف التنظيم المزعوم وما تزال مستمرة حتى الآن. وقالوا انهم التقوا بالعديد من اعضاء لجنة العريضة الشعبية ووجدوهم مصرين على المطالب وواضحين في سياساتهم ومواقفهم. ولكنهم أعربوا عن قلقهم ازاء احتمال تصعيد القمع من قبل الحكومة على أمل ان تقضي بشكل كامل على الانتفاضة وعلى تطلعات شعب البحرين للاصلاح السياسي، الا انهم شككوا في قدرة الحكومة على تحقيق ذلك. وعبر العديد منهم عن دهشته لما شاهد في البحرين من تناقضات تتمثل اساسا بالفوارق الشاسعة بين مستوى معيشة المواطنين العاديين وحياة البذخ والرفاه التي يعيشها أبناء العائلة الحاكمة. وفيما شككوا في الرواية الرسمية استبعدوا ان تحقق ما تأمل الحكومة في الوصول اليه وهو القضاء على الحركة الدستورية بشكل كامل. واشاروا الى صلابة الموقف الشعبي الذي أحدث صدمة كبيرة لدى المسؤولين الحكوميين الذين كانوا يعتقدون انهم سوف يرهبون المواطنين بتهديداتهم ويضعون حدا للمسيرات الشعبية والاحتجاجات المستمرة.

● الى ذلك أفادت المصادر بان جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون قام باعتداءات واسعة على القرى في محاولة يائسة لنشر الذعر وتكريس حالة الارهاب الحكومية ضد الشعب. ففي منطقة الدراز اعتقلت قوات الامن في الايام الثلاثة الماضية عددا كبيرا من المواطنين من بينهم عدد من الذين أطلق سراحهم مؤخرا مثل الشاب محمد عبد الحسين الشهابي الذي كان قد اعتقل لمدة تسعة شهور قبل اطلاق سراحه في الخريف الماضي. واعتدت قوات الشغب الاجنبية على عدد من المنازل في محاولة اخيرة لادخال الرعب في قلوب المواطنين. وفي الوقت نفسه بثت السلطة أجواء الرعب في البلاد بشكل لم يسبق له مثيل. ومنعت اي مواطن يحتوي جواز سفره على تأشيرة لسوريا أو ايران من مغادرة البلاد وتم ارجاع عدد من المواطنين الذين كانوا في طريقهم الى الخارج لقضاء الاجازة الصيفية. وطلب من عدد كبير منهم مراجعة وزارة الداخلية التي اعتقلت عددا غير معروف منهم.

● ومع ذلك فقد استمر الشعب في مقاومته السلمية للعدوان الحكومي على المواطنين. وبدا الشعب مؤخرا مقاطعة التجار الذين يتعاملون مع السلطة بشكل قوي. وبدأت فعلا مقاطعة مشروب البيبسي كولا لاعتقاد المواطنين ان صاحب الامتياز (أحمدي) يقف مع الحكومة. وقد أصر هذا التاجر على عدم وجود اي ارتباط له بالحكومة وانه لم يتنازل للسلطة في ما طلبته منه في محاولة لتخفيف الضغط على تجارته. وتوجه المواطنون للمشروبات الاخرى التي يملك امتيازها تجار لم يستسلموا لآل خليفة. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على منزل الشيخ مجيد التويلاني المعتقل لديهم منذ شهور وعاثوا فيه تخريبا، ثم طلبوا من عائلته صورة شخصية له. وحدث الامر نفسه مع منزل الاخوين جعفر وصالح الدرازي المعتقلين منذ مطلع العام.

● هذا وقد استمرت قوات الامن في اجبار المواطنين على التوجه الى الرفاع لـ «تهنئة الامير» بفشل المحاولة الانقلابية المزعومة، ومن لا يفعل فسوف يتعرض للتنكيل والاذى. وعندما ذهب رؤساء المآتم الى الامير مؤخرا بضغط شديد من الحكومة أعطيت لهم ورقة بالبيان الذي تريده الحكومة. وقد نشط نبيل الحمر في إجبار المواطنين على نشر اعلانات تبارك لآل خليفة انقلابهم الفاشل ضد المعارضة. وفي الوقت نفسه انعكس شعور العائلة الحاكمة بجريمتها ضد شعب البحرين من خلال سعيها الحثيث للحصول على التأييد الخارجي الذي لم يتوفر بشكل كبير. وفي هذا اليوم رفض مجلس الامة الكويتي مناقشة رسالة من مجلس الشورى الخليفي يطلب فيها بيانا

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٦

يشجب شعب البحرين ويهنيء آل خليفة على انتصارهم المزعوم. وصوت أعضاء المجلس بغالبية كبيرة على تحويل الرسالة الى لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس.

١٢ يونية

● اصدرت منظمة العفو الدولية يوم أمس مناشدة عاجلة حول كل من علي احمد كاظم المتغوي، جاسم حسن منصور الخياط، حسين احمد المديفع، حسين يوسف ابراهيم، علي احمد كاظم عبد علي، عباس علي احمد حبيل وثمانية وعشرين آخرين. وجاء في المناشدة: «ان الاشخاص الستة المذكورين اعلاه من بين مجموعة تتكون من ٣٤ شخصا على الاقل قيل انهم «اعترفوا» بانضمامهم الى خطة تدعمها ايران لقلب نظام الحكم في البحرين. ويساور منظمة العفو الدولية القلق من ان هذه «الاعترافات» ربما تكون قد اخذت تحت الضغط كنتيجة للتعذيب او سوء المعاملة. وهؤلاء الاشخاص محتجزون في سجن بمعزل عن العالم، ولدى منظمة العفو الدولية حالات موثقة تعرض فيها المحتجزون للتعذيب لسحب «الاعترافات» منهم. وتخشى منظمة العفو الدولية من انهم سوف يواجهون خطر التعرض للتعذيب او سوء المعاملة طالما بقوا محتجزين بدون السماح لهم بالاتصال باهاليهم او بمحامين.

وذكر ان «الاعترافات» حصلت امام قاضي التحقيق في مايو ١٩٩٦ وبثت مقتطفات منها عبر تليفزيون البحرين في ٥ يونية. وتخشى منظمة العفو الدولة ان «الاعترافات» التي بثت للرأي العام قبل المحاكمة، سوف تؤثر على نتيجة المحاكمة لانها ستؤثر على المقولة بان السجين بريء حتى يثبت جرمه وسوف تؤثر على امكان حصول المحتجزين على محاكمة عادلة. وطالبت المناشدة بالتدخل العاجل بالكتابة الى السلطات البحرينية حول القضية.

● ومن جهة اخرى ابدى المسؤولون في حكومة البحرين انزعاجهم الشديد من عدم حماس لـ «الاشقاء الخليجيين» لادعاءاتها الاخيرة، وعبروا عن استيائهم الشديد لتلكؤ اغلب الحكومات الخليجية في اصدار احكام قاسية ضد شعب البحرين، كما كانت تأمله العائلة الحاكمة. وازداد غيظ الحكومة بعد صدور بيان لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الامة الكويتي الذي اعتبرته حكومة البحرين صفعة شديدة بوجهها خصوصا بعد توسلها لاصدار بيان ضد الشعب. وجاء في البيان الكويتي الذي صدر من قبل اللجنة ان مجلس الامة «تلقى بقلق بالغ نبأ الاحداث المؤسفة التي جرت أخيرا في دولة البحرين الشقيقة، ويؤكد وقوفه الى جانب شعب البحرين الشقيق في مواجهة كل ما يستهدف أمنه وسلامته واستقراره». وأعرب المجلس عن «تأييده التام لدولة البحرين ويتمنى لشعبها الامن والاستقرار». وكانت حكومة البحرين تأمل صدور بيان شديد يؤيد اجراءاتها الارهابية ضد الشعب وممارساتها التعسفية التي تجاوزت الحدود. وربما خفف حماس مجلس الامة تجاه احداث البحرين صدور بيان عراقي يؤيد آل خليفة، الامر الذي بعث في نفوس الكويتيين شكوكا حول مدى عمق العلاقات بين رئيس وزراء البحرين وحكومة بغداد، وهو الامر الذي كانت المعارضة اشارت اليه في عدد من بياناتها وخصوصا عندما بعث رئيس الوزراء بأول برقية من مسؤول خليجي الى الرئيس العراقي في ١٩٩٢ بمناسبة عيد ميلاده الخمسين. وكان بيانا كل من سلطنة عمان ودولة قطر خفيفين ولا يعكسان حماسا تجاه الرواية الحكومية. وتشعر حكومة البحرين بانها وضعت كل ما لديها من مصداقية وراء ادعاءاتها الاخيرة التي لم يصدقها الكثيرون خصوصا وانها جاءت بعد عام ونصف من انطلاق الانتفاضة الدستورية وبعد ان شاهد العالم في التقارير المصورة من التعذيب الرهيب ما يجعل اي ادعاء خليفي امرا مشكوكا في مطابقته للواقع.

وعلى صعيد الوضع الداخلي استمرت الاعتقالات بدون توقف، حيث يعتقد آل خليفة انهم اصبحوا في حل من اي التزام اخلاقي او قانوني بعد ان اختلقوا تنظيما مزعوما باسم «حزب الله». فما دام هذا الاسم مرتبطا في اذهان العالم بلبنان وايران والشيعة فان آل خليفة يظنون ان بامكانهم التشويش على المطالب العادلة بربط شعب البحرين بهذا التنظيم المزعوم. وقد اعتقلت من منطقة بني جمرة في اليومين الماضيين كلا من محمد حسن قتيل، ٥٥ عاما، وجعفر حسن اسماعيل، ٢١ عاما. واعتقلت من منطقة عالي السيد احمد السيد محفوظ العالي. كما استدعى جهاز الامن الشيخ محمد جعفر الجفيري بعد ان عبر عن استيائه من تصرفات الحكومة مع الشعب. وبعد التحقيق معه لمدة ساعتين اطلق سراحه. واستمرت الاعتقالات العشوائية التي طالت مناطق كثيرة، فيما عاودت محكمة امن الدولة السيئة الصيت محاكمة المواطنين الابرياء بتهم مختلقة.

● هذا وما يزال المواطنون الشرفاء يبحثون عن طرق لمنع قيام فتنة طائفية بعد ان كشرت الحكومة عن انيابها واظهرت عداء كاملا لشعب البحرين. وكانت حوادث يوم السبت الماضي اكبر دليل على سوء نية الحكومة. ففي ذلك اليوم توجهت مجموعات حكومية الى منطقة بني جمرة، وهي مكان اقامة الشيخ الجمري، وكان افرادها يرفعون اعلام الدولة والسيوف ويطلقون اصوات الموسيقى الصاخبة والغناء وهم مدججون بالسلاح. كل ذلك لاعلان الفرح بما تظنه الحكومة انتصارا على شعب البحرين. وكان ذلك استفزازا صبيانيا كاد يوقع فتنة طائفية في البلاد لولا ان مواطني بني جمرة ادركوا اللعبة الحكومية والتزموا الهدوء ولم يردوا على تلك الاستفزازات.

● ومن جهة اخرى تعقد في مبنى مجلس اللوردات البريطاني غدا (الخميس) ندوة مهمة يشارك فيها صحافيون وبرلمانيون لمناقشة الوضع في البحرين. وقد تبنت اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان التي يرأسها اللورد ايفبوري، الدعوة لهذه الندوة التي تعقد تحت عنوان: «البحرين: الازمة السياسية وأزمة حقوق الانسان». ويتوقع ان تكون لها اصداء ايجابية خصوصا وان من بين المشاركين فيها صحافيين شاهدوا باعينهم ما يتعرض له شعب البحرين من قمع وارهاب على ايدي جيش المرتزقة الاجانب الذين جاء بهم آل خليفة للاستعانة بهم على المواطنين الشرفاء.

١٦ يونية

● أحيا شعب البحرين أربعينية الشهيد فاضل عباس مرهون مساء امس بمسيرات سلمية حاشدة في اغلب مناطق البحرين، وفاجأ الكثيرين الذين كانوا يراهنون على القضاء على انتفاضته بالقمع والارهاب السلطوي باستعراض شعبي للصمود دفع وزير الداخلية للتهديد باستعمال الجيش ضد الشعب. واستمرت المسيرات الاحتجاجية من بعد الظهر حتى ساعة متاخرة من الليل. وكان الشهيد فاضل عباس مرهون قد قتل بعد اصابته برصاص شرطة الشغب الاجنبية في مسيرة سلمية بمنطقة كرزكان في ٣ مايو، واخبرت عائلته صباح الاثنين ٦ مايو بانه توفي ودفن سرا بمقبرة الصورة. وشعر الشعب باهانة شديدة حيث يقوم الاجانب بقتل ابنائه بدون ذنب بأمر من آل خليفة ثم يدفنون الجثث سرا بدون علم اهل الشهداء. وجاءت مسيرات الامس لتؤكد استمرار الانتفاضة الشعبية بدون توقف برغم محاولات الحكومة الفاشلة لوضع حد للتوتر عن طريق القمع والارهاب. ورفع المتظاهرون يوم امس شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين. كما شاركت النساء في المسيرات التي امتدت على طول المناطق الواقعة على شارع البديع وبقية المناطق المعروفة بنشاطها عادة. وفشلت قوات الشغب في تفريق المسيرات بسهولة ولكنها استعملت الغازات المسيلة للدموع والخانقة وكذلك الرصاص المطاطي وربما الذخيرة الحية. وبعد حلول الظلام قامت الحكومة بقطع التيار الكهربائي عن جميع المناطق الواقعة على شارع البديع وبدأت حملة شرسة لاعتقال المواطنين. وكانت الحكومة قد فشلت في محاولتها اتهام شعب البحرين بالانتماء لتنظيم مزعوم قبل اسبوعين، وقد أزعج هذا الاتهام المواطنين الذين فهموا مغزى هذه التهمة وهو اعتقال اي مواطن بحجة الانتماء لهذا التنظيم الوهمي الذي لم يصدقه احد حتى اصدقاء آل خليفة. وكانت مسيرات كبيرة قد خرجت الليلة قبل الماضية في مناطق كثيرة من البلاد استمرت عدة ساعات. ويطالب المتظاهرون باعتقال المسؤول عن مقتل الشاب فاضل عباس مرهون الى المحاكمة واصدار حكم بحقه شبيه بالحكم الذي صدر على الشهيد عيسى قمبر. ويتوقع استمرار المسيرات في اليومين المقبلين بمناسبة اربعينية عائلة التيتون التي فجر آل خليفة منزلهم على رؤوسهم في ٧ مايو الماضي فاستشهد سلمان التيتون وزوجته فضيلة وابنه علي البالغ من العمر ثلاث سنوات.

● وعلى صعيد آخر ابدت السفارة الامريكية في المنامة انزعاجها من قيام حكومة البحرين بتحريف رسالة الرئيس كلينتون الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. فقد اكد الناطق الرسمي باسم السفارة ان ترجمة الرسالة التي بثتها حكومة البحرين لم تكن كاملة وان هناك عبارة من ١٥ كلمة لم تترجم، وقال ان السفارة تفضل نشر الترجمة كاملة. ولم يكشف عن فحوى العبارة التي تجاهلتها الحكومة، وربما كانت تدعو الى حوار بين الحكومة والمعارضة. وقد علق احد المراقبين على ذلك بقوله: اذا كانت حكومة البحرين تجرأ على تحريف رسالة الرئيس الامريكي فما الذي يمنعها من تزوير الاعترافات المنسوبة للمعتقلين؟. وقد عبر عدد من الدبلوماسيين بعد انكشاف عمل الحكومة عن شكوكهم الكبيرة في ادعاءات حكومة البحرين حول «اعترافات» المعذبين في السجون. وأدركت الحكومة الامريكية أنها تتعامل مع حكومة لا تؤمن بالحقيقة وتؤسس سياساتها على الكذب والافتراء، على عكس المعارضة التي اشتهرت بدقة معلوماتها وموضوعيتها في تقييم الاوضاع في البلاد.

● وعلى صعيد آخر، كان للبرنامج الذي بثته الخدمة العربية بهيئة الاذاعة البريطانية مساء امس حول الاوضاع في البحرين انعكاساته الايجابية في نفوس المواطنين، ولكنه ازعج حكومة البحرين بشكل كبير. وكان معد البرنامج، نيكولاس بيلهام، قد زار البحرين في مطلع هذا الشهر وحضر مسرحية التنظيم المزعوم، واعد البرنامج على ضوء تلك الزيارة. وكان شاملا لاغلب القضايا المتعلقة بالوضع السياسي ولكنه خيب امال الحكومة لانه لم يعط اهمية كبرى لادعاءاتها الاخيرة، وهو ما كانت تأمل به. ولم تشكل قضية التنظيم المزعوم موضوعه الاساسي، وبدلا من ذلك قدم استعراضا للمواقف الشعبية من الوضع الراهن، واكد عدالة المطالب الدستورية، وكشف حجم الامبراطورية المالية لرئيس الوزراء ونجله، وزير المواصلات، وعرض تصريحات لشخصيات وطنية واسلامية مثل الشيخ عيسى الجويد، وهو شخصية سنية مرموقة، تؤكد المطالب الشعبية وتعتبر الحركة القائمة في البلاد حركة وطنية. ويتوقع ان يكون هناك لوم كبير لوزير الاعلام الذي انفق مبالغ كبيرة لدعوة الصحافيين الاجانب لشراء اقلامهم، ولكنه لم يفلح في شراء صحافي حر واحد. وهذا الفشل الذريع يحاول وزير الاعلام التغطية عليه بتوظيف روائيين مصريين ينسجون قصصا خيالية حول المعارضة يقدمها لرئيس الوزراء وبقية افراد العائلة الحاكمة الذين يرتاحون لقراءتها معتقدين انها تعكس الواقع. وهناك خطر كبير على البلاد لان سياسات الحكومة تقوم على الخيال والنسيج المسرحي وليس على فهم الواقع.

● ومن جهة اخرى أبدى العديد من المراقبين استغرابهم من سياسة دولة الامارات العربية تجاه الوضع في البحرين. وبدلا من التزام سياسة موضوعية حذرة كما فعلت بقية دول الخليج فقد ابدت حماسا للمسرحية الخليفية، ومارست سياسة تنكيل بالمواطنين البحرينيين الذين يقيمون على اراضيها. وكان شعور أهل البحرين انهم بين اهلهم وان حقوق الضيافة سوف تمنع السلطات من التنكيل بهم لان ذلك مناف للاخلاق والشيم العربية. غير انهم فوجئوا باعتقالات ومطاردات تصلح مع عصابات المخدرات وليس مع شباب التجأ الى اهله في الامارات طلبا للرزق الحلال وهربا من جحيم السلطة الغاشمة. وكان الاولى بدولة الامارات ان تطلب من أبناء البحرين مغادرة اراضيها الى الوجهة التي يريدونها وعدم اعتقالهم والتنكيل بهم وكأنهم مجرمون. ومن الاشخاص المعتقلين بسجون الامارات كل من الشيخ عقيل راشد الدرازي، ابراهيم محمد الشاخوري، جواد ابراهيم كاظم، كاظم حسن مكي الخباز، عبد الرسول خميس، احمد خلف، وصاحب البيت الذي كانوا يعيشون معه ولم يعرف الا اسمه الاول (يوسف). وتناشد حركة احرار البحرين حكام الامارات عدم مشاركة آل خليفة في العدوان على شعب البحرين وعدم الانجرار الى مخططهم لجر المنطقة معهم الى المستقبل المجهول.

١٨ يونية

● اصدرت منظمة العفو الدولية اليوم تقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الانسان في دول العالم خلال العام ١٩٩٥ بالاضافة الى ملحق حول الشهور الاربعة من هذا العام. وقد اشتمل على تقارير عن ١٤٦ بلدا. وكان نصيب البحرين من هذه التقارير وافرا. فقد حظيت بثلاث صفحات تقريبا تحمل ملخصا سريعا لما جرى خلال العام الماضي من انتهاك لحقوق الانسان. وجاء في مقدمة التقرير ما يلي: «قبض على عدد يقدر بنحو ٤٠٠٠ شخص في غضون ١ لعام، في اعقاب اندلاع مظاهرات واسعة النطاق للمطالبة باعادة الحقوق الديمقراطية. وكانت غالبيتهم الساحقة من الشيعة، ومن بينهم سجناء رأي، وقد احتجزوا بدون تهمة او محاكمة. وصدرت الاحكام على عدد يتراوح بين ١٥٠ و ١٦٠ شخصا، ممن قبض عليهم بسبب المظاهرات، بعد محاكمات جائرة. وكان ١٥ سجينا سياسيا على الاقل ممن أدينوا بعد محاكمات جائرة في السنوات السابقة ما يزالون يقضون العقوبات التي صدرت عليهم. وتعرض عشرات المعتقلين السياسيين للتعذيب، توفي اثنان منهم في الحجز، وقتل ما لا يقل عن ١٠ من المدنيين بالاعيرة النارية التي أطلقتها قوات الامن وشرطة مكافحة الشغب في ظروف توحي بان قتلهم ربما كان بمثابة إعدام خارج نطاق القضاء. وصدر الحكم بإعدام شخص واحد، وتعرض سبعة من المواطنين البحرانيين للنفي قسرا، ومنع ما لا يقل عن ١١ آخرين من العودة لبلدهم.

واصدرت المنظمة ملحقا بالتقرير الاساسي ليغطي الفترة ما بين يناير وابريل ١٩٩٦. وجاء فيه حول البحرين ما يلي: «أفادت الانباء بوقوع حملات اعتقال واسعة منذ بداية العام، مع استمرار المصادمات بين قوات الامن والمتظاهرين. وكانت المظاهرات قد اندلعت احتجاجا على قيام قوات الامن باغلاق عدد من المساجد التي داب فيها ائمة الشيعة البارزين على مطالبة الحكومة باعادة الحقوق الديمقراطية. وردت السلطات على ذلك باعتقال مئات الاشخاص، وبينهم نساء وأطفال، حيث احتجزت كثيرين منهم لفترات طويلة في عزلة تامة عن العالم الخارجي. كما وردت انباء عن تعذيب بعض المعتقلين أثناء التحقيق معهم. ومن جهة اخرى، اصدرت محاكم أمن الدولة أحكاما

يوميات الانتفاضة في شهر يونية ١٩٩٦

بالسجن لفترات متفاوتة اقصاها سبع سنوات على ما لا يقل عن ٢٤ شخصا، من بينهم تلمينتان، وذلك إثر محاكمات لم تتوفر فيها المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

● كما اندلعت موجة جديدة من أحداث العنف في مطلع العام، حيث ألقيت قنابل حارقة على بعض المطاعم والفنادق ومكتب احدى الصحف المملوكة للدولة. وقد لقي سبعة عمال من بنغلاديش مصرعهم في انفجار بأحد المطاعم، كما توفي مواطن بحريني عندما انفجرت قنبلة كان يجهزها خارج احد المصارف، على حد قول المصادر الرسمية. وفي المقابل، ألقت السلطات القبض على عشرات الشبان، وكثيرا ما لجأت الى الافراط في استخدام القوة عند مداهمة منازل المطلوبين بعد منتصف الليل، كما ورد ان بعض الشبان تعرضوا للضرب أثناء القبض عليهم، على مرأى من أفراد عائلاتهم.

● وفي مارس/اذار نفذ أول حكم بالاعدام في البحرين منذ قرابة ٢٠ عاما، حيث أعدم عيسى أحمد قمبر، رغم المناشدات المتكررة التي وجهت الى حاكم البحرين لعله على تخفيف حكم الاعدام. وكان عيسى أحمد قمبر قد أدين وحكم عليه بالاعدام اثر محاكمة لم تف بالمعايير المتفق عليها دوليا بخصوص المحاكمة العادلة، حيث حرم من الاستعانة بمحام طوال فترة اعتقاله قبيل المحاكمة، وكانت المرة الاولى التي يقابل فيها محاميه، عندما مثل أمام المحكمة لمحاكمته بتهمة قتل رجل شرطة برتبة رقيب. كما كانت جلسات المحكمة سرية.

● ومن جهة اخرى اصدرت محكمة امن الدولة يوم امس احكاما ظالمة بحق ثلاثة عشر شابا اتهموا زورا باعمال حرق وتخريب، بينما كل جريمتهم انهم يطالبون بحقوقهم الدستورية المشروعة. وتراوحت الاحكام التي صدرت ما بين سنة واحدة وخمس عشرة سنة. ومن بين الذين صدرت بحقهم احكام قاسية الشاب محمد سهوان المعتقل منذ ديسمبر ١٩٩٤ وكان نصيبه ١٥ عاما. وحكم على الشيخ عبد الهادي المخوضر المعتقل منذ بداية الانتفاضة بالسجن عشرة اعوام، وكان من بين المتصدرين للعريضة الشعبية. وحكم على البقية بالسجن بمدد تتراوح ما بين عام وستة اعوام، وفرض على خمسة منهم غرامة قدرها ٥٠٠٠ دولار.

● وفي مجلس العموم البريطاني وجه النائب العمالي، جيريمي كوربين، الاسبوع الماضي عدة أسئلة للحكومة البريطانية حول موقفها من انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. وأجاب وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي (قبل زيارته الاخيرة للبحرين) بقوله: ان سفيرنا في البحرين، ايان ليوتي، وموظفيه يقومون بمناقشات منتظمة مع الحكومة البحرينية. وسوف اقوم الاسبوع المقبل بزيارة الى البحرين لمناقشة مواضيع عديدة من بينها حقوق الانسان. وسأل كوربين الوزير ما اذا كان سيأخذ معه نسخة من التوصية التي وقعها عدد كبير من النواب المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان في البحرين والحقوق النقابية خصوصا وان هناك انطباعا لدى الاعضاء بان الحكومة لا تهتم بتلك القضايا مع الدول التي تصدر اليها الاسلحة. وكان جواب هانلي: ان حكومة صاحبة الجلالة تشجب كل انتهاكات حقوق الانسان، ونحن ناخذ الادعاءات بانتهاكات حقوق الانسان بجدية. ونحن نطرح انتهاكات حقوق الانسان مع الحكومات الاخرى. اما هل نعرب عن قلقنا وبأي اسلوب فهي امور ندرسها حالة بحالة. فالبحرين اجابت بشكل كامل على ادعاءات انتهاك حقوق الانسان لمفوضية حقوق الانسان في يونية ١٩٩٥. انني أأمل ان اناقش مواضيع الساعة مع حكومة البحرين الاسبوع المقبل، ومن بينها الاتهامات التي وردت في التوصية المذكورة. وسوف أخذها معي الى البحرين. وكما قلت، فان سفيرنا وأنا نطرح قضايا حقوق الانسان مع السلطات البحرينية لان علينا التعاطي مع الاسئلة الكثيرة التي تأتي من اللورد ايفبوري والاعضاء الموقرين حول مواضيع محددة. ووجدت السلطات البحرينية متعاونة جدا. واتمنى ان يكون الامر كذلك الاسبوع المقبل.

● هذا وقد أنهى الوزير جيريمي هانلي زيارته الرسمية للبحرين وتحدث في مؤتمر صحافي في المنامة قال فيه ان حكومته ملتزمة بالقوانين الدولية التي تحكم طلبات اللجوء السياسي طبقا لميثاق ١٩٥١ الدولي. ولم يصرح برأي واضح حول الاوضاع في البحرين وما اذا كان قد حث حكومة البحرين على أن تبدأ حوارا مع المعارضة للخروج بالبلاد من الازمة التي تتعمق يوما بعد آخر.

وفي هذا الاطار طرح اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، اليوم سؤالا على الحكومة البريطانية حول زيارة الوزير هانلي، هذا نصه: هل أنهم (الحكومة) يؤكدون التصريح المنسوب الى وزير الدولة، السيد جيريمي هانلي، في جريدة الحياة ١٨ يونية ١٩٩٦، بان الحكومة تدرس حاليا امكانية احداث تغيير في القانون بسبب اثر نشاطات المنشقين في الخارج على العلاقات بين بريطانيا والدول الصديقة في ضوء التطورات التكنولوجية في مجالات الاعلام والاتصالات، وكيف يمكن من ناحية المبدأ تحديد استعمال وسائل الاتصالات او طبيعة المادة المرسلة، من قبل «المنشقين» فقط بدون انتهاك مبدأ المساواة امام القانون؟ وينتظر اللورد ايفبوري رد الحكومة البريطانية على ذلك.

● وعلى صعيد آخر استمر توتر الوضع في البلاد خصوصا في اليومين الماضيين بمناسبة مرور اربعين يوما على استشهاد عائلة القيتون. وذكرت وزارة الداخلية حدوث انفجار في سيارة تحمل ارقاما سعودية امام مبنى فندق البحرين الدولي وبالقرب من مباني بنك تشارترد وبنك البحرين والكويت وفندق لؤلؤة الخليج. ولم يصب احد بأذى وحدثت اضرار محدودة. وقالت احدى وكالات الانباء انها استلمت مكالمة هاتفية قبل الانفجار بان تلك العملية تهدف للضغط على الحكومة لاطلاق سراح المعتقلين. وعبر ناطق باسم حركة احرار البحرين عن أسفه لاستمرار العنف في البلاد مؤكدا شجب الحركة لكل انواع العنف ومصادره وداعيا المواطنين الى الالتزام بالاساليب السلمية المتحضرة التي جعلت شعب البحرين موضع احترام العالم وتقديره، وترك العنف والارهاب للحكومة التي تشوهت سمعتها بسبب تلك الاساليب القمعية المتخلفة.. ودعى الحكومة مجددا الى الاستجابة للمطالب الدستورية لمنع انزلاق البلاد نحو عنف اكبر.

● هذا في الوقت الذي قامت فيه قوات الامن باعتقال عدد من النساء في الايام الاخيرة عرف من بينهن زهرة علي عيسى التي اعتقلت يوم امس. ولم يعرف اسباب الاعتقال غير ان النساء أستعملن في الماضي كوسيلة ابتزاز للضغط على اقربائهن لتوقيع الاعترافات التي يكتبها موظفو جهاز الامن ويفرض على المعتقلين توقيعها بكافة انواع التعذيب الجسدي والنفسي. وهناك ممارسات يندى لها الجبين يقوم بها عناصر جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون. ويعتبر العديد من المحللين ان اعتقال النساء من بين اسباب حماس المواطنين الذين يعتبرون ان حركتهم في بعض جوانبها دفاع عن العرض والشرف.

● ووردت تقارير ايضا عن استشهاد الطفل محمود عبد اللطيف حسين، ١٢ عاما، تحت التعذيب في السجن. وكان قد اعتقل قبل بضعة اسابيع ولم يعرف عن مصيره شيء. ودفن سرا بمقبرة الحورة في ١١ يونيو بدون حضور احد من افراد عائلته، وكانت المقبرة على مدى الايام الثلاثة التالية محاصرة من قبل قوات الشغب. واصبحت مقبرة الحورة مدفنا لشهداء البحرين الذين تمنع الحكومة ذويهم من استلام جثثهم ودفنهم حسب الشعائر والعادات المرعية.

٢٠ يونية

بعث عدد من اعضاء البرلمان الاوروبي في ١٠ يونية ١٩٩٦ رسالة الى امير البحرين يطالبونه فيها باصلاحات سياسية. وجاء في الرسالة ما يلي: «اننا متضايقون من التقارير المستمرة التي نستلمها حول انتهاكات خارقة لحقوق الانسان وانعدام الديمقراطية في البحرين. وفي يناير ١٩٩٥ اصدر البرلمان الاوروبي قرارا حول الوضع في البحرين، نرفق لكم نسخة منه. ومع الاسف، فمنذ ذلك التاريخ، فقد وصلتنا معلومات تشير الى ان الوضع اخذ في التدهور.

انها مسألة تبعث على القلق العميق لدينا بانه ما يزال هناك ٢٥٠٠ شخص بدون تهمة، وان اعتقالهم بسبب علاقتهم بمسيرات ابتدأت في ديسمبر ١٩٩٤، تدعم اعادة العمل بالدستور. انه من غير المقبول ان يمر اكثر من عشرين عاما منذ ان علق العمل بالدستور بدون ان يعاد العمل به، في اثر حل المجلس الوطني البحريني في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥.

وعرفنا مؤخرا ان شخصين اعتقلا لمجرد اتصالهما بالصحافية، سو لويد-روبرتس، التي نشرت مقالة في جريدة «التايمز» في ١١ مايو ١٩٩٦، واخرجت فيلما لمحطة الـ بي.بي.سي. واحدهما، السيد حسين، كان سائق التاكسي الذي نقل سو لويد-روبرتس، ويبدو انه تعرض لسوء معاملة عندما كان في الاحتجاز. والثاني هو رجل اعمال عماني وهو السيد عبد الـ ليل العصفور، وقد اعتقل ايضا، وما يزال، حسب علمنا، معتقلا.

اننا نود الحفاظ على العلاقات الطيبة مع جميع الدول ولا نريد دعم مصالح اي وجهة نظر دينية او سياسية. ولكن الوضع في البحرين يتعارض مع المعايير الدولية حول الديمقراطية وحقوق الانسان الى الحد الذي لا يمكن الا ان يشوش على العلاقات في ما بيننا.

اننا نطلب بكل صدق بان تتخذ خطوات لاطلاق سراح جميع السجناء الذين لم تقدم لهم تهمة، وان يعاد النظر في الاحكام التي صدرت لمخالفات سياسية بهدف الغائها، وان تتحرك السلطات البحرينية باتجاه اقامة نظام اكثر انسانية وديمقراطية، الامر الذي سوف يسمح للمواطنين البحرينيين الذين فروا الى الخارج بالعودة والعيش بسلام في بلدهم.»

ووقع الرسالة المؤرخة في ١٠ يونية ١٩٩٦ ٢٥ من اعضاء البرلمان الاوروبي يمثلون عددا من البلدان الاوروبية وهم: ستانلي نيوتن، مايكل ايليوت، مايكل ماكجوان، مارتن شولتز، معارجي فان بوتن، ليوني فان بلادل، ايان وايت، جلين فورد، ديفيد موريس، رالف والتر، ماج بريت ثيورين، توني كونينجهام، هيو كير، فريدي بلاك، ديفيد توماس، ان فان لانكر، جلينيز كينوك، ديفيد هلام، اولبو ليفاري، فيرناندو بيريز روبر، سين سبايرز، بيتر سكينر، غيري تيطي، سيمون ميرفي، وكلايف نيبل.

● وعلى صعيد آخر استمرت التغطية الدولية لاحداث البحرين متعاطفة مع مطالب الشعب برغم الجهود التي بذلها وزير الاعلام، محمد المطوع، مؤخرا للانقلاب على المطالب الديمقراطية. وحتى الذين ذهبوا الى البحرين لحضور المسرحية الحكومية لم يعجبهم الاخراج كثيرا وكتبوا تقاريرهم التي ازعجت آل خليفة بشكل كبير. وقد نشرت جريدة «الفاردديان» البريطانية هذا اليوم تقريرا للكاتبة كاثي ايفانز، اكدت فيه عددا من النقاط من بينها وجود تمييز عنصري على اساس الانتماء المذهبي لدى الحكومة، ورفضها الحوار مع المعارضة الذي يزعج رجال الاعمال الاجانب، واستمرار حالة القمع ضد المواطنين وخصوصا في المناطق الشيعية، والاعتقال العشوائي للاطفال، والاستعانة بالاجانب لقمع المواطنين، ووجود مقاصلة شبه كاملة بين اغلبية الشعب والعائلة الحاكمة. وهذا المقال واحد من عدد من المقالات التي تصف الوضع في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان العائلة الخليفية، برمتها استقبلت في مطلع هذا الاسبوع كاثي ايفانز في قصر الامير بحضوره شخصيا وحضور رئيس الوزراء وولي العهد ووزراء الخارجية والداخلية والعدل والاسكان وعدد آخر من المسؤولين الكبار، كل ذلك في محاولة يائسة لشراء قلم اوروبي واحد. وجاءت مقالات الكاتبة المذكورة لتؤكد ان الاعلام الحر لا يمكن شراؤه بالمال، وان الضمائر الحية لا يمكن التشويش عليها بمسرحيات بعيدة كل البعد عن الواقع.

● ويضاف الى ذلك ما كتبته مجلة «الايكونوميست» هذا الاسبوع حول الوضع في البحرين، وهو مقال استهجن سياسات آل خليفة وركز على المطالب الدستورية العادلة. وهكذا يتأكد سقوط المسرحية الحكومية جملة وتفصيلا.

● وكدليل على افلاس الحكومة قرارها حضور القمة العربية في نهاية هذا الاسبوع بوفد يرأسه الامير ويضم كل ابناء العائلة الخليفية الحاكمة على امل ان يحصلوا على تصريحات لصالحهم وضد شعب البحرين. وكانت الحكومة قد فشلت في الحصول على دعم سياسي حقيقي من كل من سلطنة عمان ودولة قطر ومجلس الامة الكويتي. وقد أعد المستشارون الاجانب «ملفات» ملونة ليأخذها الامير معه الى القاهرة لتقديمها الى القمة العربية في محاولة للحصول على بعض التصريحات الداعمة لموقف العائلة في قمعها لشعب البحرين. وقد اطلعت المعارضة على تلك الملفات واعتبرتها غير ذات شأن ولن تؤثر على المسيرة الدستورية. وبرغم بعض التصريحات البريطانية والامريكية التي يبدو منها الدعم فقد قامت الحكومة بتحريف رسالة الرئيس الامريكي لامير البحرين بشكل فاضح اضطر الناطق الرسمي باسم السفارة الامريكية في البحرين الى التعبير عن رفضه والاصرار على ترجمة رسالة الرئيس كاملة. وقد دفع تحريف الحكومة لتلك الرسالة المراقبين الى القول بانه اذا كانت حكومة البحرين مستعدة لتحريف رسالة كلينتون فكيف لا تحرف «اعترافات» المعتقلين الذين يخضعون الى أبشع وسائل التعذيب؟

● هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتداءات الحكومية الوحشية على المواطنين. وقد قامت قوات الامن باعتقال عشرات المواطنين من بينهم اطفال من منطقة الدير في اليومين الماضيين. واعتقلت عوائل باكملها في محاولة يائسة لاسكات الحركة الدستورية. واعتقلت احدى الممرضات قبل بضعة ايام بعد ان قامت بتضميد جروح شاب اصيب برصاص قوات الشغب، واعتقل زوجها وبقية افراد عائلتها. واعتقل شاب من المستشفى الدولي بعد اصابته برصاص الشرطة.

٢٧ يونية

● نفت منظمة الصليب الاحمر الدولية ما ذكره وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، عن توقيع اتفاقية بينها وبين حكومة البحرين تسمح لها بزيارة سجون تلك البلاد. وقال السيد ستويخلين من مكتب المنظمة في جنيف انه ينفي وجود اي اتفاقية مع دولة البحرين حول ذلك، قائلا ان مفاوضات بين الجانبين بدأت العام الماضي ولكنها لم تسفر عن شيء حتى الآن. واضاف ان حكومة البحرين تعرف شروطنا لتوقيع اي اتفاق وهي كالتالي: السماح بزيارة جميع السجناء وليس بعضهم فقط، وان تكون الزيارات متكررة، وان تكون اللقاءات مع السجناء على انفراد وبدون وجود اي مسؤول حكومي. وجاء نفي المنظمة الدولية في اثر تقرير بثته الخدمة العربية لهيئة الاذاعة البريطانية الليلة قبل الماضية اعدته الصحافية آن ريتشاردسون. وكان التقرير قد أعد بعد انهاء السيد هانلي زيارة رسمية الى البحرين مؤخرا ناقش فيها عددا من القضايا.

«محمد سعيد» صانع «الاعترافات»

عجبت من خور الجلادين وفي ايديهم السياط يلهبون بها ظهور الابطال، وازداد استغرابي وأنا أتفرس في وجوه ابناء جلدتي وهم مجبرون على التلفظ بما يمليه عليهم المرتزقة الذين جاؤوا من اقاصي الارض. مسمرون في كراسيهم وشفاههم تتحرك كالنهم يحتضرون. ابصارهم شاخصة كان على رؤوسهم الطير، لا يعرفون اين هم وماذا يراد منهم وما ندبهم وما مغزى ما يقومون به ومن الذي سيشاهد المسرحية وما الدور البطولي لكل منهم في مضمار التمثيل. كل ما يعرفونه انهم سيقوا اما من منازلهم او زنزاناتهم لقراءة رواية سطرتها اقلام «الخبراء» وان عليهم الالتزام بطريقة الاخراج واسلوبه والالتزام بضوابط اللعبة واتقان الاخراج. ايام عديدة مرت وهم يتدربون على الاخراج وكل منهم في زنزانته يقلب الامور على عواهنها ويفكر في محنة الشعب ولا يعرف موقع الآخرين في سياق القصة الخيالية التي فرض عليهم المشاركة فيها. لقد كرروا «البروفة» مرات ومرات، وبعد كل تجربة كان نصيبهم من التعذيب وافرا. كان عليهم ان يقرأوا كل حرف كتبه الجلادون حتى لو كان خطأ، ولم يكن مسموحا لهم بتغيير النص المكتوب حرفا واحدا. تمرد بعضهم على قرار هندرسون واعتبر ان الموت اهون عليه من تلبية طلب الجلادين، ولكن ماذا عن العرض؟ كانت دهشة المواطنين شديدة وهم يسمعون ان زوجة سجين يسمح لها بزيارته او ان اختا لمعتقل ذهبت لزيارة اخيها خلف القضبان، فكان الاستبشار في البداية يعقبها الحسرة والالم عندما تتضح اهداف تلك الزيارات. لم يعد هناك من هدف شريف من اية خطوة يخطوها أزلام النظام، فالشك يحيط بكل ما يقومون به. فما دامت نواياهم سوداء فلا خير فيهم ولا في اعمالهم ولا في ما يهدفون اليه.

لقد طال الليل الدامس الذي ليس فيه الا الرعد والبرق ولا يتحرك فيه الا خفافيش الليل التي تملأ البلاد بعد ان حولها حكامها الى دور خراب تناسب انماط حياتهم. كم حكومة في العالم تستورد الجلادين؟ كم نظام حكم يستقدم المعذبين؟ كم عائلة حاكمة تعتمد في وجودها على خبراء القتل والتخريب والاعتداء على بيوت الله، وانتهاك الحرمات؟ اي حاكم خليجي او عربي يحدد في قائمة من يستقدمهم نوع الممارسة الشاذة المطلوبة من بعضهم؟ كم امير خليجي يوظف «لواطين» لاستعمالهم وقت الحاجة ضد المعتقلين؟ لا بد ان يسجل التاريخ ان امير دولة البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، هو المسؤول عن استقدم اللواط الباكستاني «محمد سعيد» ليمارس الفاحشة ضد شبابنا وابديهم مقيدة، وعادل فليفل يراقب ما يجري ويلتفت الى المعتقلين الآخرين الذين يريد منهم التوقيع على اعترافات كتبها المحققون قائلا لهم: انتم المسؤولون عما يفعل محمد سعيد. قبل ساعات يئس فليفل من الحصول على ما يريده من هؤلاء الابطال برغم تعذيبه الوحشي لهم، وهددهم بان لديه اساليب اخرى لانتزاع الاعترافات، ولكنهم رفضوا التوقيع على افادة تنسب اليهم ما لم يفعلوه. وما هي الا لحظات حتى جيء بشاب في السادسة عشرة من عمره، وأمره فليفل بنزع ملابسه ولما رفض قام الجلادون بذلك. أمر عادل فليفل ذلك الشاب بالانحناء على طاولة، وأشار للباكستاني «محمد سعيد» للقيام بدوره. أمام أعين المعتقلين كان ذلك الوحش يمارس الفاحشة، فكاد كل منهم يتمزق غيظا على هذا السقوط والانحلال. بكى كل منهم حتى اجهش وكان فليفل يضحك وهو يقطع الغرفة جيئة وايابا يركل المعتقلين برجليه ويهددهم بالمزيد. لا مكان للانسانية في تلك الغرفة النجسة، ولا مكان في قلوب السجناء للنظام الوحشي الذي يمارس اللواط جهارا لاجبار الابرياء على التوقيع على ما يفعلونه.

أيعرف العالم لماذا وافق الشباب على قراءة «الاعترافات» امام التليفزيون؟ من يعرف فخري راشد يقول عنه ان من المستحيل ان يوافق على التوقيع على ما لم يفعل، ولكن ماذا لو جيء بزوجته وهدد بانتهاك العرض؟ من رأى الثناني محمد سعيد وعادل فليفل وهم يفعلون بالمعتقلين ما يشاؤون لا يستغرب ان يحصلوا على اية اعترافات يريدها هندرسون. فالعرض لدى اهل البحرين اهم من النفس والحياة. لقد أدرك آل خليفة نقطة الضعف لدى شعب البحرين، فأمر مجلس العائلة استقدام «محمد سعيد» وعددا آخر من أمثاله ليسهلوا مهمة الحصول على الاعترافات. ويقول السجناء ان خالد الوزان، وهو جلاد آخر يعرفه المعتقلون بشراسته وانعدام انسانيته، كان حاضرا في غرفة التعذيب عندما استشهد الشاب سعيد الاسكافي قبل عام، وان اصابع الاتهام توجه اليه بان دوره لا يقل عن دور محمد سعيد. تتحدى السلطة ان تفتح تحقيقا في هذه الدعاوى. تتحدى آل خليفة ان يمتلكوا الشجاعة يوما ويقرروا النظر في ما يدعيه المعتقلون من المعاملة غير الانسانية في سجونهم. تتحدى امير البلاد، وهو الذي يستلم تقارير هندرسون في جلستهما الاسبوعية ان ينظر في هذه الدعاوى ويفندها او يقدم محمد سعيد وعادل فليفل وخالد الوزان الى محكمة عادلة وانزال العقاب بهم لما ارتكبوه من فواحش بحق شباب البحرين. اذا كان هذا الامير يعتبر نفسه «أبا حنونا» فليثبت قدرته على اتخاذ قرار يرفع العار من جبين العائلة الخليفية التي سحقت قيم البلاد وداست مقدرات الشعب واقرت ممارسة الفاحشة بحق ابناء البحرين. نقولها بقوة وبدون تردد او مجاملة، بعد ان طفح الكيل. ان لدينا من شهود العيان الذين رأوا باعينهم ما يفعله محمد سعيد ما يجعلنا نتحدى النظام ان يثبت خطأ هذه الدعاوى، ليس على لسان نبيل الحمر في اوراقه الصفراء، بل امام قضاء عادل في اي مكان. وأمام هذه الحقائق فان اي دعم يقدم لنظام الارهاب الخليفي هو دعم لممارسات اللواط الباكستاني المعروف «محمد سعيد».

ليس هناك مجال للمجاملة عندما تكون الانسانية مهددة في اخلاقها وقيمها، وعندما تكون كرامة الانسان هي الضحية الاولى لممارسات النظام الارهابي. اننا نشكو الى الله كل من يصدر بيان دعم او تأييد لنظام يعتمد في بقائه على خدمات «محمد سعيد»، وهي شكوى من قلوب ضحايا هذا الوحش الكاسر، ولن يردها الله المقتدر الجبار الذي لا يرد دعوة المظلومين والمعذبين والمقهورين. وما لم يصدر امير البحرين قرارا اميريا بفتح ملف التعذيب ويسمح لكل ضحية من ضحايا هندرسون والوزان وفليفل ومحمد سعيد، فسوف يبقى هو المسؤول الاول عن تلك الانتهاكات.

قمع

مهما يطول القمع
مهما يسوء الوضع
مهما فعلتم من شرور
لن تخنقوا شقشقة الطيور
مهما جمعتم لن تسدوا النور
سيطلع النهار في احداقنا
ثم يولي الجمع

بدون

إخوتنا تفهموا القضية
انا نعيش الامن والحرية
هذي الكلاب آمنة
تنعم بالمواطنة
لكن ما يخل بالموازنة
ويجلب البلية
أن تطلبوا هوية

براءة

ولاننا ليس لهم جناية
وأبرياء اصفياء كالسحاب
أقوالهم صواب
وفعلهم صواب
وبطشهم حماية
وغير ذا دعاية
او قد يكون حسنا كذاب
او اننا لم نفقه الاسباب
او ليس من رؤوسهم
مخطط الافساد والغواية
لانهم أذناب

كبرياء شعب

انا باق مثلما الطود
جعل الشمس جبينه
وسابقى الحر لما
قطعوه إربا
وأبى ان يسمع الطاغي أنينه
سأهز الارض ليثا غضبا
نفخ العزة فيها لهبا
وبقيا في الحياة المستكينة
وسأبقى ما بقيت عملي
أرهب الطاغي ويبقى أملي
وسط الطوفان نوحا في السفينة

الشعب رفض المسرحية - التتمة من ص ١

ولكن في الوقت نفسه هناك تردد لدى الحكومات الخليجية الداعمة لآل خليفة بسبب شعور تلك الحكومات بعدم عقلانيتهم ازاء المطالب الهادئة والاساليب المتحضرة للشعب. ولم يتحمس لدعم حكومة البحرين سوى حكومة الامارات التي شاركت آل خليفة في العدوان على المواطنين البحرينيين بدون اي مبرر. وبقيت سلطنة عمان ودولة قطر ومجلس الامة الكويتي بعيدة عن السقوط في مستنقع التآمر ضد شعب البحرين. وسوف يذكر هذا الشعب مواقف الداعمين لقضيته المنتصرة بعون الله. وحتى رسائل الدعم التي تلقاها الامير لم تكن بالمستوى الذي كان يأمل فيه. فكان الكثيرون يعبرون عن املهم في ان تبدأ الحكومة حوارا مع الشعب، الامر الذي لم يرض آل خليفة فكانوا ينشرون المقاطع من تلك الرسائل التي تعبر عن دعمهم ويتجاهلون المقاطع التي تدعو الى الحوار. ومن ابرز الرسائل التي فضحت الاسلوب الخليفي هذا رسالة الرئيس الامريكي التي عبر فيها عن دعمه لحكومة البحرين وطالب فيها، حسب ما يبدو، بحوار مع المعارضة، ولكن الحكومة لم تنشر العبارة التي تدعو الى الحوار، الامر الذي دفع الناطق الرسمي بالسفارة الامريكية في البحرين الى الاحتجاج على ذلك الاسلوب قائلا ان السفارة تفضل نشر الرسالة كاملة. وأدرك المراقبون كيف تشوه الحكومة الحقائق. فاذا كانت مستعدة لتحريف رسالة الرئيس كلينتون فكيف لا تحرف «اعترافات» المواطنين الذين يتعرضون للتعذيب الوحشي؟.

وكما يقال: تمخض الجبل فولد فارا، ولم يستطع آل خليفة ومعهم جهاز الامن الذي يديره هندرسون انفسهم برغم ارهابهم اخراج مسرحية مقبولة لدى الجماهير، وجاء اعلانهم الذي ازعجوا العالم بصراخهم حوله مثيرا للسخرية ومؤشرا على افلاس النظام. واعلنوا عن اكتشاف تنظيم اسموه «حزب الله» مدعين القاء القبض على خمسين شخصا من افراده، ونشروا صورهم ونسجوا روايات كثيرة حول التنظيم المزعوم. ومع ذلك فقد اضطروا لاطلاق سراح بعض الذين نشرت صورهم كاعضاء في التنظيم المزعوم بعد ان فشلوا في الحصول عى اي اعترافات منهم. وبعض الذين وردت اسماؤهم في عضوية التنظيم المزعوم لم يعلموا بذلك الا بعد ان اخبرهم نووهم لاحقا فضحكوا من تلك النكتة الرخيصة. ويوما بعد آخر يتلاشى وهج قصة الانقلاب المزعوم وتتلاشى معه احلام الجلادين الذين ظنوا انهم حققوا نصرا كبيرا بمسرحيتهم وأباطيلهم. وحتى امير البلاد فقد اضطر الى طلب وساطة سورية بين عائلته وبين ايران بعد ان ادرك ان تلك الالاعيب سوف تعود عليه بالوبال. ويدرك المراقبون ان آل خليفة يلعبون بالحديد والنار غير واعين لتبعات تلك التصرفات. فاستعداء اكبر دولة خليجية لا يمكن ان يعود عليهم بالخير والامن مهما كان دعم الآخرين لهم. فها هي الكويت ترتعش خوفا عندما يحرك صدام حسين كتيبة عسكرية نحو الجنوب، وتعلن حالة الطوارىء في البلاد وتفر رؤوس الاموال من البلاد بين ليلة وضحاها. هذا برغم وجود قوات امريكية كثيرة على ارض الكويت وهي مستعدة للدفاع عنها. الا ان ذلك لا يكفي لمنع الخوف والقلق من احتمال نشوب حرب على الحدود. فماذا يجدي آل خليفة استعداء ايران او غيرها بسبب قضية داخلية يعلم العالم انها مرتبطة بالظلم والارهاب والتعذيب والابعاد والحرمان والقتل والاعتقالات العشوائية والانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان؟ أليس من الاجدر بال خليفة ان يرجعوا الى الدستور ويعيدوا العمل به لقطع الطريق على اي تدخل خارجي من اي طرف كان؟ أليس الاجدر بهم ان يستمعوا الى النداءات الدولية التي تدعوهم الى بدء حوار حقيقي مع مواطنيهم بعيدا عن التحدي المستمر بالقمع، وبعيدا عن الاخراج المسرحي الضعيف الذي لن يجديهم شيئا؟. أليس من الافضل للبلاد ان تعيش تحت حكم القانون والدستور، وتخلو السجون من المواطنين، ويعود المنفيون الى بلادهم ويصبح آل خليفة قادرين على الافتخار امام العالم بشرعية حكمهم المستمدة من الدستور بدلا من افتضاحهم امام العالم كاضعف نظام خليجي على الاطلاق من حيث الدعم الشعبي والشرعية الدستورية؟ مرة اخرى ننصح آل خليفة باعادة النظر في سياساتهم التي لن تقضي على المطالب الدستورية مهما كلف الامر، ولن يستطيعوا اقناع احد بعدالة قضيتهم طالما بقوا رافضين لحكم الدستور. اننا نكرر للمرة الالف استعدادنا للحوار من اجل حماية البلاد واعادة الامن والاستقرار الى المنطقة كلها، ونتمنى ان يكون هناك من بين آل خليفة من يؤمن بالحوار ويتخلى عن التعصب والرفض المطلق لكل ما هو دستوري وانساني. ان العنف لن يحقق الاستقرار او الامن. هذه هي الحقيقة التي يجب على آل خليفة ان يعوها قبل غيرهم، وان مقولتهم بانهم مستعدون لحمامات دم لن تحقق اية مصلحة لهم، فليعوا حقائق التاريخ وليعودوا الى شعبهم، وليقبلوا بحكم الدستور.